

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة لنيل شهادة ليسانس اكايمي
تخصص: مالية
تحت عنوان:

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية
في المؤسسة
دراسة حالة مؤسسة سونغاز -المنبعة-

تحت إشراف الأستاذة:

لسلوس مبارك

من إعداد الطالبتين:

بودية هاجر

جودة عفاف

السنة الجامعية:

2025/2026

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا
محمّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد..
فإننا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضله، فله
الحمد أولاً وآخراً.

ثم نشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لنا يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي
مقدمتهم الأستاذ المشرف: لسلوس مبارك الذي لم يدخر جهداً في مساعدتنا،
فله من الله الأجر ومنا كل تقدير حفظه الله ومّتعه بالصحة والعافية ونفعنا
بعلومه..



إلى من أحمل اسمه بزهوٍ وافتخار، إلى من شقّ لي في الصخر طريقاً لأعبره بأمان... أبي الغالي... إليك يا سندي وعزوتي، يا من علمتني أن القمم لا تُنال إلا بالصبر، وأن الطموح لا سقف له. أهديك ثمرة جهدٍ كنت أنت محركه الأول، وظلّ كفاحك ونبل عطائك النور الذي أستضيء به في عتمة الحيرة والمشقة. ها أنا اليوم أقف على أعتاب التخرج، حاملاً طموحي بكفّ، ودعواتك بالوجاهة والرفعة بالكف الأخرى.

إلى الملاك الطاهر الذي يفيض قلبه بالحب والنقاء... إلى من كانت الجنة تحت قدميها... أمي الحبيبة... إلى نبع الحنان الذي لم ينضب يوماً، إليك يا من سهرت الليالي الطوال تراقبين خطاي بالدعاء والرجاء. كلمات الثناء والامتنان تقف عاجزة أمام فيض كرمك، فما من نجاح حققته، ولا عقبة تجاوزتها، إلا وكانت ببركة دعواتك الصادقة في جوف الليل. أهديك هذه الفرحة، فهي غرس يديك وثمره صلواتك.

إلى من بهم يشتدّ عضدي، وتزدان حياتي... إخوتي وأخواتي... رفقاء الدرب والطفولة، من اقتسمت معهم تفاصيل الأيام بخلوها ومرها، شكراً لوجودكم الدائم، ولدعمكم المستمر الذي كان يمدني بالطاقة والبهجة كلما نال التعب مني.

إلى الأصدقاء الأوفياء، والأساتذة الأجلاء... إلى كل من مرّ في مسيرتي العلمية فترك أثراً طيباً، أو علّمني حرفاً، أو شدّ على يدي بكلمة تشجيع صادقة. أهديك جميعاً هذا التخرج، فأنتم شركاء المسيرة وجمال الرحلة.

بودية هاجر

إلى أمي الحبيبة يا أول حب في حياتي وآخر الأمان يا نبع الحنان ودف الأيام، إليك أهدي كلماتي التي تعجز عن وصف فضلك، فأنت الدعاء الذي لا ينقطع، والعطاء الذي لا ينفذ.

إلى التي رأني قلبها قبل عينيها، وحضنت في أحشائها قبل يديها إلى شجرتي التي لا تذبل إلى انظل الذي أوي إليه كل حين يا من سهرت الليالي وتحملت لأجلي العناء والغوالي ، فلك مني حب لا يزول، ودعاء يدوم ويطول أن يحفظك الله في كل حين ويجعل ربك فرحا وياسمين.

إلى أبي الغالي ، رغم الغياب ما غاب مقامك مكانك يا من كنت السندق مور عم الرحيل ما إنطقاً والظل والحنان يا من علمني الصبرق الإيمان.

إلى أبي الغالي ، رغم الغياب ما غاب مقامك ورغم الرحيل ما إنطقاً مكانك يا ماكنت السند والظل والحنان والحنان يا من من علمني الصبر والإيمان.

أبي يا نورا ما زال في الروح يضيء، وذكرك في قلبي لا يغيب ولا يهدأ و لا يجيء تركت فراغا لا يملؤه زمان ، وجنا يسكنني رغم البعد والمكان.

ادعو لك بكل شوق وحنين، أن يجعل الله قبرك روضة من رياض الجنان ويرزقك الفردوس ويجمعني بك في الأخير أوان ، فأتت في القلب حي وفي القلب حيا مادام الزمان.

إلى جسر المحبة والعطاء مصدر قوتي " أخواتي " اللى من رزقت بهم سند "إخوتي " .

إلى صديقات المواقف لا السنين شريكات الدرب الطويل "صديقاتي العزيزات" إلى كل من كان له الفضل في تعليمي منذ بداية مسيرتي الى النهاية.

جودة عفاف

مَن ذَا

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية أدوات ومؤشرات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية وتحديد مستويات التوازن داخل المؤسسة الاقتصادية ولتحقيق هذا الهدف، تم إجراء دراسة حالة بالتطبيق على مديرية التوزيع سونلغاز - المنبعة خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى غاية 2024 وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها أن المؤسسة شهدت تطوراً ملحوظاً في حجم نشاطها وأصولها لتوسيع شبكات التوزيع بالمنطقة ومن الجانب المالي كشف تحليل المؤشرات المحسوبة (رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، والخزينة الصافية) عن تحسن تدريجي وإيجابي في هيكلها المالي العام، لا سيما في سنة 2024، مما يبرهن على قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتغطية استخداماتها المستقرة بمواردها الدائمة ومع ذلك سجلت الدراسة بعض الاختلالات المؤقتة المرتبطة بارتفاع الاحتياج في رأس المال العامل الناجم عن تضخم ديون الزبائن مما شكل ضغطاً على الخزينة وفي الأخير خلصت الدراسة بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات الرامية إلى عقلنة التسيير المالي وتحسين سياسة التحصيل.

الكلمات المفتاحية: تحليل مالي، توازن مالي، رأس مال عامل، خزينة صافية، سونلغاز.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle et l'importance des outils et indicateurs de l'analyse financière dans l'évaluation de la situation financière et la détermination des niveaux d'équilibre au sein de l'entreprise économique. Pour atteindre cet objectif, une étude de cas a été menée appliquée à la Direction de Distribution de Sonelgaz - El Meniaa durant la période allant de 2022 à 2024. Les résultats obtenus ont montré que l'entreprise a connu un développement remarquable de la taille de son activité et de ses actifs, accompagné d'efforts soutenus pour étendre les réseaux de distribution. Sur le plan financier, l'analyse des indicateurs calculés (Fonds de roulement, Besoin en fonds de roulement, Trésorerie nette) a révélé une amélioration progressive et positive de sa structure financière globale, notamment en 2024, ce qui prouve la capacité de l'entreprise à atteindre l'équilibre financier. Cependant, l'étude a enregistré certains déséquilibres temporaires liés à l'augmentation du BFR due à l'inflation des créances clients. Enfin, l'étude s'est conclue par un ensemble de recommandations visant à rationaliser la gestion financière.

Mots-clés : Analyse financière, Équilibre financier, Fonds de roulement, Trésorerie nette, Sonelgaz.



قائمة الأشكال

قائمة الاشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
67	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمنطقة	01
68	الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة	02
73	التمثيل البياني للميزانية المختصرة - جانب الأصول	03
75	التمثيل البياني للميزانية المختصرة - جانب الخصوم	04



قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف عمال المديرية	62
02	الميزانية (جانب الاصول) للسنوات 2022 و2023 و2024	69
03	الميزانية (جانب الخصوم) للسنوات 2022 و2023 و2024	71
04	الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2022 و2023 و2024	72
05	الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2022 و2023 و2024	74
06	حسابات النتائج حسب الطبيعة للسنوات 2022 و2023 و2024	75
07	حساب رأس المال العامل FR	78
08	حساب رأس المال العامل الاجمالي	79
09	حساب رأس المال العامل الخاص	80
10	حساب رأس المال العامل الاجنبي	81
11	حساب نسب المردودية	82
12	حساب الاحتياج في رأس المال العامل BFR	83
13	حساب الخزينة TR	84
14	حساب نسب الرفع المالي	85
15	حساب نسب السيولة	87
16	حساب نسب التمويل الدائم	89
17	حساب نسب دورة الأصول	91
18	حساب معدل دوران الزبائن	92
19	حساب معدل دوران الموردين	93
20	حساب نسب الربحية	94
21	يضم برنامج المشاريع ثنائية التمويل	99
22	يمثل المشاريع الممولة كلياً من طرف مديرية توزيع سونلغاز	99
23	يمثل المشاريع الممولة من طرف الدولة	100

المقدمة

توطئة:

الاستقرار المالي أحد أبرز ملامح نجاح المؤسسات الاقتصادية في العصر الحديث، حيث غير المحيط الاستثماري المعقد والمليء بالتحديات بشكل جذري طرق تسيير الموارد المالية للمؤسسات، خاصة في القطاعات الاستراتيجية كقطاع الطاقة والحيوية. وفي هذا الإطار، برز التحليل المالي كأداة استراتيجية تعتمد عليها الإدارة والمستثمرون من أجل تقييم الأداء وبناء قرارات استثمارية وتمويلية مستدامة تحمي المؤسسة من مخاطر الإفلاس. ويُعد التحليل المالي حجر الأساس في استمرارية النشاط، كونه الوسيلة التي من خلالها يتم قياس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها ودورة استغلالها برؤوس أموال دائمة ومستقرة.

ويعتبر حساب مؤشرات التوازن المالي (مثل رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، والخزينة الصافية) بالإضافة إلى النسب المالية مؤشراً مهماً لقياس مدى كفاءة التسيير المالي؛ حيث يتجلى هذا التوازن في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، وتقادي الاختلالات النقدية. فكلما كانت الوضعية المالية متوازنة، والنسب مستقرة وذات قيمة إيجابية، كلما ساهم ذلك في تعزيز ثقة الشركاء والممولين بالمؤسسة وزيادة قدرتها على التوسع والنمو ومواجهة الأزمات.

وفي ظل التنافس المتزايد والتحوللات الاقتصادية في الجزائر، تسعى المؤسسات العمومية والخاصة إلى تطوير آليات الرقابة والتحليل المالي لمواكبة التغيرات المحاسبية والاقتصادية، خاصة على مستوى الفروع والوكالات المحلية. وتُعد مؤسسة سونلغاز (مديرية التوزيع - المنيعية) نموذجاً مناسباً لدراسة هذا الموضوع، باعتبارها تمثل قطاعاً حيوياً وحساساً، وتعتمد بشكل متزايد على أدوات التحليل المالي لتقييم وضعيتها، وتحديد نقائص تسيير دورة استغلالها ومتابعة برامجها الاستثمارية خلال الفترة (2022-2024).

ومن هنا تبرز أهمية دراسة دور التحليل المالي في تقييم وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال التحليل المالي في مؤسسة سونلغاز المنيعية، وتقييم مدى فعاليتها في كشف نقاط القوة والضعف وتحقيق الاستقرار المالي للمؤسسة.

1) الإشكالية الرئيسية:

انطلاقاً مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة أدوات ومؤشرات التحليل المالي في تقييم وتحديد الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز المنيعية خلال الفترة (2022-2024)؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالتحليل المالي وما هي أهم القوائم المالية والأدوات المستخدمة فيه؟

2. ما هي مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية الكفيلة بتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية؟
3. ما هو واقع التوازن المالي والوضع المالية لمؤسسة سونلغاز المنبئة خلال فترة الدراسة؟
4. ما هي أهم الصعوبات والاختلالات المالية التي تواجه مؤسسة سونلغاز المنبئة في الحفاظ على توازنها المالي؟

الفرضيات:

1. يساهم التحليل المالي الفعّال في تقديم صورة حقيقية ودقيقة عن الوضع المالية للمؤسسة الاقتصادية.
2. يؤدي تحقيق مؤشرات توازن مالي إيجابية (رأس مال عامل موجب) إلى تعزيز قدرة مؤسسة سونلغاز المنبئة على الوفاء بالتزاماتها.
3. وجود اختلالات في دورة الاستغلال (كالاختياج في رأس المال العامل) يؤثر سلباً على السيولة والخزينة الصافية للمؤسسة.
4. يساعد الاعتماد على النسب المالية الإدارة في اتخاذ قرارات تصحيحية تدعم استمرارية مؤسسة سونلغاز.

(3) أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على دور التحليل المالي ومؤشراته في تقييم الوضع المالية داخل مؤسسة خدمية واقتصادية جزائرية كبرى، متمثلة في مؤسسة سونلغاز المنبئة. كما يساهم في إبراز أهمية التسيير المالي الحديث كأداة لحماية المؤسسات من العسر المالي وتوجيه استثماراتها. ويهدف البحث كذلك إلى تقديم نتائج وتقييمات رقمية فعلية للفترة (2022-2024) وتوصيات عملية يمكن أن تساعد المديرية على تطوير أدائها المالي وتحسين سيولتها، بما ينعكس إيجاباً على استمرارية تقديم خدمات الطاقة بكفاءة.

أهداف البحث:

1. دراسة الإطار النظري والمفاهيمي للتحليل المالي والقوائم المالية) وفق النظام المحاسبي المالي SCF .
2. التعرف على مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة) والنسب المالية وطرق حسابها.

3. تحليل واقع الوضعية المالية والوظيفة المالية لمؤسسة سونلغاز المنبوعة خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2024.
4. تحديد أهم النقاط القوية والضعف والاختلالات المالية التي تواجه المؤسسة محل الدراسة.
5. اقتراح حلول وتوصيات علمية وعملية تمكن إدارة المؤسسة من تحسين وضعيتها المالية وضمان توازنها المستقبلي.

تقسيمات البحث:

- للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى فصلين أساسيين :
- **الفصل الأول:** الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات (مفهوم التحليل المالي، تقييم الوضعية المالية، والتحليل بواسطة المؤشرات والنسب).
 - **الفصل الثاني:** الدراسة التطبيقية لحالة مؤسسة سونلغاز - المنبوعة (تحليل القوائم المالية وحساب مؤشرات التوازن والنسب للفترة 2022-2024 واستخلاص النتائج).



الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات

تمهيد:

يُعد التحليل المالي من الأدوات الأساسية التي تهدف إلى دراسة الوضع المالي للمؤسسة وتقييم أدائها الاقتصادي والمالي. يعكس التحليل المالي كفاءة إدارة الموارد، ويكشف عن نقاط القوة والضعف، كما يساهم في التخطيط المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية. في هذا الفصل، سنتناول مفهوم التحليل المالي وأهدافه، أنواع التحليل وأدواته، كما سنستعرض طرق تقييم الوضع المالي للمؤسسات من خلال دراسة الأصول، الخصوم، حقوق الملكية، ومؤشرات السيولة والربحية، بالإضافة إلى دور مؤشرات التوازن المالي في تحديد قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق الاستقرار المالي.

ويتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: تقييم الوضع المالي

المبحث الثالث: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي و أهدافه

1- مفهوم التحليل المالي :

يمكن أن نعرف التحليل المالي بناءا على اختلاف وجهات النظر و المنهج المتبع كما يلي¹:

أ. **التحليل المالي** : من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، و هو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف و القوة في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء.

ب. **التحليل المالي** : عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات، تستعمل في عمليات اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون في المستقبل.

ت. **التحليل المالي**: هو نشاط مالي يسبق التخطيط المالي، ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالات معينة حسب الجهة التي تقوم بعملية التحليل.

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، بحيث يقوم بتحديد الأهداف و السياسات والإجراءات المالية للمؤسسة، و انطلاقا من أهداف و وظائف التحليل المالي وأهميتها يمكن أيضا تعريف التحليل المالي على أنه²:

1. **التحليل المالي هو دراسة محاسبية** : هو فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات الكافية التي من شأنها أن تقيد المؤسسة.

2. **التحليل المالي هو دراسة تنبؤية** : إن التحليل المالي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح وتيسير كيفية تداولتها، و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء الأرقام أو المبالغ، كما يساعد في تقييم النتائج الماضية للمؤسسة ومن ثم استشراف مستقبل و تشخيص العوائق وكذا الأساليب الكفيلة لمجابهتها.

3. **التحليل المالي وسيلة للتخطيط** : يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية وضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.

المطلب الثاني : أنواع التحليل المالي

¹محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2016، ص 25
²عبد الغفار حنفي، التحليل المالي واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 18

يمكن تقسيم التحليل المالي إلى عدة أنواع تبعاً لعدة مداخل أو معايير يعتمد عليها المحلل المالي في دراسته للقوائم المالية. ويهدف هذا التقسيم إلى تحديد طبيعة التحليل وزاويته والغرض منه، مما يساعد على استخدامه بالشكل الذي يخدم متخذ القرار. ويمكن عرض هذه الأنواع كما يلي³:

أولاً: من حيث الجهة القائمة بالتحليل:

يُعد هذا التقسيم من أهم التصنيفات، لأنه يحدد طبيعة المعلومات المتاحة وأهداف التحليل⁴:

1- التحليل الداخلي:

هو التحليل الذي يتم من داخل المؤسسة، سواء من طرف الإدارة المالية أو قسم المحاسبة أو لجان متخصصة. ويتميز هذا النوع من التحليل بإمكانية الوصول إلى معلومات تفصيلية ودقيقة قد لا تكون متاحة للجهات الخارجية.

ويهدف التحليل الداخلي إلى:

- خدمة الإدارة في مختلف مستوياتها (العليا، الوسطى، التنفيذية).
 - دعم قرارات التخطيط والرقابة.
 - تقييم كفاءة الأداء المالي والتشغيلي.
 - اكتشاف نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة.
- كما يُستخدم هذا النوع في إعداد الخطط المستقبلية، ووضع الموازنات التقديرية، وتحسين استغلال الموارد المتاحة.

2- التحليل الخارجي:

هو التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة اعتماداً على القوائم المالية المنشورة فقط، دون الاطلاع على التفاصيل الداخلية.

ومن أهم الجهات التي تقوم به:

- البنوك.
- المؤسسات المالية.
- المستثمرون.
- الموردون.
- الهيئات الرقابية.

³ محمد سمير الصبان، التحليل المالي للقوائم المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 31.
⁴ عبد الكريم قريشي، التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 42.

ويهدف هذا النوع إلى:

- تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسة.

- تحديد مدى قدرتها على السداد.

- تقدير مستوى المخاطرة قبل الاستثمار أو منح الائتمان.

ويتميز التحليل الخارجي بكونه أكثر تحفظاً نظراً لاعتماده على معلومات محدودة مقارنة بالتحليل الداخلي.

ثانياً: من حيث البعد الزمني للتحليل:

يمثل الزمن عنصراً أساسياً في التحليل المالي، إذ يمكن دراسة البيانات في فترة واحدة أو عبر عدة فترات⁵:

1- التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن)

يقوم هذا النوع على تحليل عناصر القائمة المالية خلال فترة زمنية واحدة فقط، وذلك من خلال احتساب نسبة كل عنصر إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها.

ففي الميزانية مثلاً:

- تُنسب الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

- تُنسب الخصوم المتداولة إلى إجمالي الخصوم.

أما في جدول حساب النتائج:

- تُنسب التكاليف إلى رقم الأعمال.

ويُسمى بالتحليل الساكن لأنه لا يهتم بتغير العنصر عبر الزمن، بل يركز على بنيته النسبية داخل نفس الفترة.

2- التحليل الأفقي (المتغير أو الديناميكي)

يعتمد هذا النوع على المقارنة بين نفس البنود في فترتين ماليتين أو أكثر، بهدف دراسة التغير الذي حدث فيها.

ويتم قياس هذا التغير:

- إما بالقيمة المطلقة (الفرق بين الفترتين).

- أو بنسبة مئوية للتغير.

ويمتاز هذا النوع بالحركية، لأنه يوضح اتجاهات النمو أو التراجع، ويساعد في متابعة تطور أداء المؤسسة عبر الزمن.

⁵ سليمان ناصر، الإدارة المالية الحديثة، دار أسامة للنشر، عمان، 2017، ص 67.

ثالثاً: من حيث الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تصنيف التحليل المالي حسب طول الفترة الزمنية التي يشملها إلى⁶:

1- التحليل المالي قصير الأجل

يركز هذا النوع على دراسة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية خلال فترة زمنية قصيرة. ويهتم بـ:

- السيولة.
 - رأس المال العامل.
 - تغطية الخصوم المتداولة.
 - تحقيق الإيرادات التشغيلية.
- ولهذا يُطلق عليه أحياناً "تحليل السيولة"، ويُعد ذا أهمية كبيرة للدائنين والبنوك.

2- التحليل المالي طويل الأجل

يركز على دراسة الهيكل المالي العام للمؤسسة في المدى الطويل، وخاصة:

- مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية).
- الأصول الثابتة.
- الربحية المستدامة.
- القدرة على سداد القروض طويلة الأجل وفوائدها.
- انتظام توزيع الأرباح.

ويهدف هذا النوع إلى تقييم الملاءة المالية والاستقرار المالي للمؤسسة.

رابعاً: من حيث الهدف من التحليل

قد يختلف نوع التحليل تبعاً للغرض الذي يسعى إليه المحلل، ومن أبرز الأهداف⁷:

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- تحليل لتقويم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.
- تحليل لتقويم ربحية المؤسسة.

⁶ أحمد نور، تحليل القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرار، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012، ص 54.
⁷ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 70.

- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي.
 - تحليل لتقويم التناسق بين مصادر الأموال واستخداماتها.
- ويحدد الهدف من التحليل الأدوات والمؤشرات التي سيتم التركيز عليها.

خامساً: من حيث المدى أو نطاق التحليل

1- التحليل الشامل

هو الذي يغطي كافة أنشطة المؤسسة، سواء خلال سنة مالية واحدة أو عدة سنوات، ويهدف إلى تقديم صورة متكاملة عن الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة.

2- التحليل الجزئي

يقتصر على جانب معين من أنشطة المؤسسة، مثل:

- تحليل السيولة فقط.
 - تحليل الربحية فقط.
 - تحليل نشاط معين داخل المؤسسة.
- ويستخدم عندما يكون الهدف محدداً أو عندما يراد التركيز على مشكلة معينة.

المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي

يُعدّ التحليل المالي من أهم الأدوات العلمية التي تعتمد عليها المؤسسات في فهم وضعيتها المالية وتقييم أدائها الاقتصادي، إذ يسمح بتحويل البيانات المحاسبية الجامدة إلى معلومات قابلة للتفسير والاستعمال في اتخاذ القرار. وتكمن أهميته في عدة جوانب يمكن تفصيلها كما يلي⁸:

1. أداة من أدوات الرقابة الفعالة:

يُعتبر التحليل المالي بمثابة جهاز إنذار مبكر داخل المؤسسة، حيث يمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات والأخطاء في الوقت المناسب قبل تفاقمها. فهو يشبه الحارس الأمين الذي يراقب الأداء المالي باستمرار، خاصة إذا استخدم بطريقة منهجية ومنظمة، مما يساعد على حماية المؤسسة من الأزمات المالية المفاجئة.

2. تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع:

يُستخدم التحليل المالي في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، سواء قبل إنشائها أو بعد تنفيذها. فهو يساعد في تحديد مدى قدرة المشروع على تحقيق الأرباح، وقياس مستوى المخاطر، وبالتالي دعم قرارات الاستثمار أو التوسع.

⁸ عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 40.

3. أداة لاتخاذ القرارات المصيرية:

تعتمد الإدارة العليا على نتائج التحليل المالي في اتخاذ قرارات استراتيجية مهمة، مثل قرارات الاندماج، الاستحواذ، التحديث، التجديد، أو حتى إعادة الهيكلة. فالمعلومات المستخرجة من القوائم المالية تمثل أساساً موضوعياً لاتخاذ مثل هذه القرارات الحساسة.

4. أداة من أدوات التخطيط:

يساعد التحليل المالي في رسم الخطط المستقبلية للمؤسسة من خلال دراسة الاتجاهات السابقة والتنبؤ بالنتائج المحتملة. كما يساهم في إعداد الموازنات التقديرية وتحديد الأهداف المالية قصيرة وطويلة المدى.

5. اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة:

من خلال تحليل المؤشرات المالية ونسب الربحية والسيولة، يمكن للمؤسسة التعرف على مجالات استثمارية واعدة أو قطاعات يمكن تطويرها لزيادة العائد.

6. زيادة فعالية عملية التدقيق:

يُعدّ التحليل المالي أداة مكملية لعملية التدقيق، إذ يساعد المدققين على تحديد نقاط الضعف أو المخاطر المحتملة داخل المؤسسة، مما يجعل عملية المراجعة أكثر دقة وفعالية.

7. تشخيص الحالة المالية للمؤسسة:

يتيح التحليل المالي معرفة الوضع الحقيقي للمؤسسة من حيث السيولة، الربحية، المديونية، والكفاءة التشغيلية، مما يمكّن من تكوين صورة شاملة عن صحتها المالية.

8. الحكم على كفاءة إدارة المؤسسة:

يمكن من خلال النتائج المالية تقييم مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف المسطرة، إذ تعكس المؤشرات المالية جودة القرارات الإدارية.

9. تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها:

يهتم المقرضون والبنوك بدراسة نتائج التحليل المالي قبل منح القروض، حيث يتم تقييم قدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والملاءة المالية ومعدل تغطية الفوائد.

المطلب الرابع : دور التحليل المالي

يُعدّ التحليل المالي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الحديثة في تقييم أدائها واتخاذ قراراتها الاستراتيجية. فهو لا يقتصر على قراءة الأرقام الواردة في القوائم المالية، بل يتجاوز ذلك إلى

تفسيرها وتحليلها واستخلاص دلالاتها الاقتصادية والمالية. ومن ثم، فإن دوره يتجلى في عدة جوانب أساسية:

أولاً: أدوات التحليل المالي

يُعدّ التحليل المالي من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الحديثة في تقييم أدائها ودعم قراراتها الاستراتيجية. فهو لا يقتصر على عرض الأرقام الواردة في القوائم المالية، بل يتجاوز ذلك إلى تفسيرها وتحليلها واستنباط مدلولاتها الاقتصادية والمالية، بما يسمح بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.

وتتمثل أهم أدوات التحليل المالي فيما يلي⁹:

1- التحليل الرأسي (العمودي)

يقوم التحليل الرأسي على دراسة العلاقة بين بنود جانب واحد من جوانب القوائم المالية، سواء في الميزانية أو جدول حساب النتائج، وذلك من خلال تحديد الأهمية النسبية لكل بند ضمن المجموعة التي ينتمي إليها. ويهدف هذا الأسلوب إلى إبراز الوزن النسبي لكل عنصر داخل القائمة المالية خلال فترة زمنية واحدة، مما يسمح بفهم هيكلها الداخلي واستبعاد أثر التغيرات المفاجئة بين الفترات.

2- التحليل الأفقي

يهتم التحليل الأفقي بدراسة تطور بنود القوائم المالية عبر فترتين زمنيتين أو أكثر، من خلال قياس مقدار التغير الذي طرأ على كل بند، سواء بالزيادة أو النقصان. ويساعد هذا الأسلوب على تحليل الاتجاهات الزمنية للأداء المالي، والكشف عن التحولات التي عرفت عناصر المركز المالي أو النتائج.

3- التحليل المقارن للقوائم المالية

يعتمد هذا الأسلوب على مقارنة قائمتين مالييتين أو أكثر لنفس المؤسسة، أُعدّت عن فترات زمنية مختلفة، بهدف تحديد الاتجاه العام للأداء المالي من خلال رصد التغيرات التي حدثت بين الفترات. وغالباً ما تتم المقارنة بين ميزانيتين لسنتين متتاليتين أو غير متتاليتين، حسب هدف المحلل.

ويتم اتخاذ السنة الأقدم أساساً للمقارنة، حيث تُحسب الفروق إما بالقيم المطلقة أو بالنسبة المئوية، ثم تُفسّر هذه التغيرات للكشف عن أسبابها وآثارها على كفاءة المؤسسة، ومركزها المالي، وقدرتها على تحقيق الأرباح والوفاء بالتزاماتها. ويُعد هذا الأسلوب من أبسط أشكال التحليل، كما يسمح بإعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها خلال الفترة محل الدراسة، وهو في جوهره تحليل أفقي.

4- أسلوب النسب المالية

⁹ محمد مطر، مرجع سابق، ص 52.

يُعتبر من أكثر أساليب التحليل المالي انتشاراً في بيئة الأعمال، حيث يقوم على ربط أرقام القوائم المالية ببعضها البعض من خلال استخراج نسب مالية ذات دلالة تفسيرية. فالأرقام المجردة لا تقدم معنى للمحلل ما لم تُربط بعلاقات نسبية تكشف مدلولها الحقيقي.

وتُستخدم النسب المالية في تقييم الربحية، والسيولة، وكفاءة إدارة الأصول والخصوم، والملاءة المالية. ولكي تكون النسب ذات معنى، يجب مقارنتها بمعايير مناسبة، مثل:

- المعايير الداخلية التاريخية للمؤسسة؛

- النسب المعيارية للصناعة؛

- نسب المؤسسات المماثلة؛

- المعايير المستهدفة في الموازنات التخطيطية؛

- المعايير المستمدة من خبرة المحلل.

وقد ازدادت أهمية النسب المالية في السنوات الأخيرة، خاصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي، حيث أصبحت أداة أساسية يعتمد عليها المحللون والمستثمرون والمقرضون.

5- التحليل باستخدام الأرقام القياسية

يقوم هذا الأسلوب على اختيار سنة أساس تُمنح قيمة 100%، ثم تُنسب إليها قيم السنوات اللاحقة لاستخراج أرقام قياسية تعبر عن نسبة التغير. ويُفضل اختيار سنة أساس عادية خالية من التغيرات غير الاعتيادية.

ويُستخدم هذا الأسلوب خصوصاً عند تحليل أكثر من سنتين، إذ يسمح بتتبع الاتجاهات الزمنية عبر سلسلة زمنية. ويُفضل ألا تتجاوز الفترة الزمنية خمس سنوات لضمان دقة النتائج، لأن طول الفترة يزيد من تأثير العوامل المتداخلة. وقد تكون نتائج التغير موجبة (دلالة على الزيادة) أو سالبة (دلالة على الانخفاض).

6- تحليل المكونات (مقاييس المعلومات)

يُعد من الأساليب الحديثة في التحليل المالي، ويستند إلى مفاهيم نظرية المعلومات. ويقوم على قياس الأهمية النسبية لكل عنصر ضمن الباب الذي ينتمي إليه، ثم استخدام أدوات رياضية (كاللوغاريتم) لاشتقاق مؤشرات تُعرف بمقاييس المعلومات.

ويمتاز هذا الأسلوب بكونه أكثر ديناميكية من التحليل الرأسي التقليدي، إذ يُستخدم في التنبؤ بالفشل المالي والإفلاس. وغالباً ما يُطبق على الميزانية العامة، حيث أثبتت فعاليته في تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل.

وتُقاس المعلومات على عدة مستويات، منها:

- مستوى المفردة داخل الباب؛

- مستوى المفردة داخل الميزانية؛

• مستوى الباب داخل الميزانية؛

• مستوى الميزانية ككل.

وقد بينت الدراسات أن المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية تُظهر تقلبًا أكبر في مقاييس المعلومات مقارنة بالمؤسسات السليمة.

ثانيًا: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي أساسًا إلى تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التوازن المالي، وقياس مردودية الأموال المستثمرة، وتشخيص الأداء بهدف التنبؤ بالمستقبل نذكر منها¹⁰:

1- أهدافه بالنسبة للمؤسسة

يساهم التحليل المالي في:

- تقييم الوضع المالي والنقدي؛
- تحليل قرارات الاستثمار والتمويل؛
- كشف الانحرافات وتشخيص أسبابها؛
- إعداد الخطط والموازنات المستقبلية؛
- تحديد الفرص الاستثمارية؛
- التنبؤ بمخاطر الفشل؛
- تقييم الملاءة المالية والقدرة على السداد؛
- تحليل هيكل التمويل والمخاطر المرتبطة به؛
- تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف؛
- الحكم على كفاءة الإدارة؛
- تقييم الأداء السابق والتخطيط للمستقبل؛
- دراسة الربحية والاستمرارية؛
- تقييم التوازن المالي؛
- مقارنة الأداء بالمؤسسات المنافسة وقياس الفعالية السوقية.

2- أهدافه بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة

¹⁰مجلس المحاسبة، النظام المحاسبي المالي، الجزائر، 2010، ص 15.

يساعد التحليل المالي الأطراف الخارجية على:

- تقييم الأداء المالي العام؛
- تحديد الوعاء الضريبي؛
- تقدير قدرة المؤسسة على سداد القروض؛
- دعم قرارات منح أو رفض التمويل.

غير أن فعالية التحليل ترتبط بجودة البيانات المحاسبية المعتمدة، والتي قد تتأثر بالتقديرات والاجتهادات المحاسبية.

ثالثاً: منهجية التحليل المالي

تتمثل منهجية التحليل المالي في مجموعة من المراحل المنظمة التي يتبعها المحلل لتحقيق أهداف الدراسة، ويمكن تلخيصها فيما يلي¹¹:

1- مرحلة الإعداد والتحضير

تشمل:

- تحديد هدف التحليل: يختلف حسب الجهة المستفيدة (مستثمر، بنك، إدارة...).
- تحديد نطاق التحليل: من حيث عدد المؤسسات وعدد السنوات.
- جمع البيانات والمعلومات: مع التأكد من مصداقيتها وملاءمتها.

2- مرحلة التحليل

وتتضمن:

- إعادة تيويب وتصنيف المعلومات بما يخدم أهداف التحليل؛
- اختيار أدوات وأساليب التحليل المناسبة؛
- معالجة البيانات واستخراج المؤشرات؛
- تحديد الانحرافات ومقارنتها بالمعايير المناسبة وتحليل أسبابها.

3- مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (إعداد التقرير)

وهي المرحلة النهائية التي تُعرض فيها نتائج التحليل على الجهات المعنية، مع تقديم التوصيات والحلول المقترحة في شكل تقرير تحليلي شامل يدعم اتخاذ القرار.

¹¹ عبد الكريم قريشي، مرجع سابق، ص 73.

المبحث الثاني : تقييم الوضعية المالية

المطلب الأول: ماهية تقييم الوضعية المالية

أولاً: تعريف تقييم الوضعية المالية

تقييم الوضعية المالية هو عملية دراسة وتحليل المركز المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، وذلك بهدف تكوين صورة دقيقة عن وضعها المالي ودرجة استقرارها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. ويعتمد هذا التقييم على القوائم المالية الأساسية، وهي¹²:

- الميزانية العامة (قائمة المركز المالي) : التي توضح أصول وخصوم المؤسسة ورأس المال المساهم.

- جدول حساب النتائج (قائمة الدخل) : الذي يبين نتائج نشاط المؤسسة من أرباح أو خسائر خلال الفترة المالية.

وبيتيح هذا التعريف للمؤسسات فهم حجم الموارد المتاحة لديها، ومقدار الالتزامات المستحقة، وكفاءة استغلال أصولها لتحقيق الأرباح.

ثانياً: عناصر تقييم الوضعية المالية

لتقييم الوضعية المالية بدقة، يتم تحليل عدة عناصر أساسية، وهي¹³:

1. الأصول:

¹²بوعلام بخوش، "أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 12،

2018، ص 77

¹³نادية بوقرة، "تحليل الوضعية المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة بسكرة، العدد 5، 2017، ص 92

○ الأصول المتداولة: مثل النقدية، الحسابات المدينة، المخزون.

○ الأصول الثابتة: مثل المباني، المعدات، والآلات.

2. الخصوم:

○ الالتزامات قصيرة الأجل: الديون المستحقة خلال السنة المالية.

○ الالتزامات طويلة الأجل: مثل القروض البنكية طويلة الأجل.

3. رأس المال وحقوق الملكية: يمثل التمويل المقدم من الملاك ويعكس قدرة المؤسسة على مواجهة المخاطر المالية.

4. الإيرادات والمصروفات: تُستخدم لتحديد مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الربحية وكفاءة تشغيل مواردها.

ثالثاً: وظائف تقييم الوضع المالية

يقوم تقييم الوضع المالية بعدة وظائف أساسية تشمل¹⁴:

1. تحديد قوة المؤسسة المالية: لتقدير قدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة وطويلة الأجل.
2. دعم اتخاذ القرار المالي والإداري: مثل قرارات التمويل، الاستثمار، التوسع، أو إعادة توزيع الأرباح.
3. الكشف المبكر عن المشكلات المالية: مثل تراجع السيولة، ارتفاع المديونية، أو ضعف الربحية.
4. تسهيل التخطيط المالي: بما يشمل إعداد الموازنات التقديرية وتوزيع الموارد وفق الوضع المالي الفعلي.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الوضع المالية

أولاً: التعريف العام لتقييم الوضع المالية

يمكن تعريف تقييم الوضع المالية على أنه العملية المنهجية التي تهدف إلى دراسة وتحليل المركز المالي للمؤسسة، من خلال الكشف عن الأصول والخصوم وحقوق الملكية، بهدف تحديد قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها المالية والتشغيلية.

يعكس هذا التقييم الوضع المالي الفعلي للمؤسسة في فترة زمنية محددة، ويعتمد على المعلومات المالية المأخوذة من القوائم المالية الأساسية، بما فيها:¹⁵

- الميزانية العامة (قائمة المركز المالي): تبين الأصول، الخصوم، ورأس المال، وتوضح العلاقة بين الموارد المالية للمؤسسة والتزاماتها.

¹⁴خالد زروقي، تقييم الوضع المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2020، ص 36

¹⁵سليمان ناصر، الإدارة المالية الحديثة، دار أسامة، 2017، ص 88

- **جدول حساب النتائج (قائمة الدخل):** يوضح نتائج نشاط المؤسسة، سواء كانت أرباحاً أو خسائر، ويعكس كفاءة إدارة الموارد وتحقيق أهداف النشاط.

وبتتيح هذا التعريف للمؤسسات تكوين صورة دقيقة عن القوة المالية والسيولة المتاحة، والقدرة على تلبية الالتزامات المالية، والاستعداد لأي مخاطر مالية محتملة.

ثانياً: الخصائص الأساسية لمفهوم تقييم الوضع المالية

يتصف تقييم الوضع المالية بعدة خصائص رئيسية، تجعل منه أداة مهمة لفهم الوضع المالي للمؤسسات¹⁶:

1. **الشمولية:** يشمل جميع عناصر القوائم المالية، من أصول وخصوم وحقوق ملكية وإيرادات ومصروفات.
2. **التركيز على الأرقام والبيانات:** يعتمد على المعلومات المالية الموثقة وليس مجرد تقديرات.
3. **الأفق الزمني:** يمكن تطبيقه لفترة قصيرة أو طويلة، ويتيح التحليل الأفقي دراسة تطور الوضع المالي عبر الزمن.
4. **القدرة على المقارنة:** يمكن مقارنة البيانات المالية مع سنوات سابقة أو مع معايير مالية محددة لضمان دقة التقييم.

ثالثاً: نطاق تطبيق تقييم الوضع المالية

يشمل نطاق تطبيق تقييم الوضع المالية جميع المؤسسات الاقتصادية بمختلف أحجامها وأنواعها، ويظهر ذلك في¹⁷:

- **التحليل الداخلي:** حيث تقوم الإدارة بتحليل الوضع المالي لتقييم الأداء المالي، واتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل، الاستثمار، والتوسع، وتحسين الكفاءة التشغيلية.

- **التحليل الخارجي:** حيث تقوم جهات خارجية مثل البنوك والمستثمرين والموردين أو الجهات الرقابية بتحليل الوضع المالي لتقييم الجدارة المالية للمؤسسة، ومدى ملائمتها للتمويل أو الاستثمار.

وبتتيح هذا النطاق تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي، ومقدار المخاطر المالية التي قد تواجه المؤسسة.

¹⁶ عبد الحميد بوشناف، "مؤشرات التوازن المالي وأثرها في استمرارية المؤسسة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد 11، 2019، ص 134

¹⁷ محمد سمير الصبان، مرجع سابق، ص 102

رابعاً: عناصر تقييم الوضع المالية

تقوم عملية تقييم الوضع المالية على دراسة عدة عناصر رئيسية، وهي¹⁸:

1. تحليل السيولة:

- يركز على قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة.
- مثال: مقارنة النقدية والحسابات المدينة بالمطلوبات قصيرة الأجل لتحديد قدرة المؤسسة على الدفع.

2. تحليل الملاءة المالية:

- يقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل، مثل القروض البنكية والتزامات الموردين طويلة الأجل.
- مثال: دراسة نسبة الديون إلى حقوق الملكية لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي.

3. تحليل الربحية:

- يقيس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مناسبة مقارنة بالإيرادات والتكاليف.
- مثال: حساب نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات لتحديد كفاءة التشغيل.

4. تحليل الهيكل المالي:

- يدرس العلاقة بين مصادر التمويل المختلفة (حقوق ملكية وديون) وتأثيرها على استقرار المؤسسة المالي.
- مثال: تقييم نسبة رأس المال إلى القروض لمعرفة التوازن المالي للمؤسسة.

المطلب الثالث: أهمية تقييم الوضع المالية

تقييم الوضع المالية للمؤسسة يمثل أداة مركزية في إدارة الموارد المالية واتخاذ القرارات الاستراتيجية. إذ يوفر هذا التقييم بيانات دقيقة وموثوقة حول المركز المالي للمؤسسة، ويكشف عن قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والتشغيلية.

ويكتسب هذا التقييم أهميته من دوره في الكشف المبكر عن نقاط القوة والضعف المالي، وتمكين الإدارة من اتخاذ القرارات التصحيحية قبل تفاقم المشكلات المالية.

أولاً: دعم عملية اتخاذ القرار المالي والإداري

¹⁸ أحمد نور، مرجع سابق، ص 133

يعد تقييم الوضعية المالية أداة أساسية لتمكين الإدارة من اتخاذ قرارات مالية واستثمارية مبنية على معلومات دقيقة. ويظهر ذلك من خلال¹⁹:

1. تحديد الفرص الاستثمارية المناسبة: يتيح التقييم التعرف على المجالات التي يمكن توسيع الاستثمار فيها أو تحسين الإنتاجية فيها، مما يسهم في زيادة العائد المالي للمؤسسة.
2. تخطيط التمويل الداخلي والخارجي: يمكن من خلال تقييم الوضعية المالية معرفة مدى الحاجة للتمويل الذاتي أو الخارجي، وتجنب الزيادة غير المبررة في الديون.
3. اتخاذ القرارات التشغيلية: يسهم التقييم في تخصيص الموارد بكفاءة بين الأقسام المختلفة وتحسين العمليات التشغيلية.

ثانياً: قياس القدرة على الوفاء بالالتزامات

يتيح تقييم الوضعية المالية تحديد قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة وطويلة الأجل، ويشمل ذلك²⁰:

1. الالتزامات قصيرة الأجل: تشمل المستحقات المالية خلال السنة المالية مثل دفع الموردين والرواتب والفواتير الجارية.
2. الالتزامات طويلة الأجل: تشمل القروض البنكية وأقساط الدين المستحقة على المدى الطويل.

يسمح هذا التقييم باكتشاف أي مشاكل محتملة في السيولة أو المديونية مبكراً، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة قبل أن تتفاقم المشكلة.

ثالثاً: قياس الكفاءة التشغيلية والربحية

يساعد تقييم الوضعية المالية على تحديد كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة لتحقيق الأرباح، ويشمل ذلك:

1. تحليل الربحية:

قياس صافي الربح كنسبة مئوية من الإيرادات لتحديد مدى كفاءة العمليات التشغيلية.

2. تحليل كفاءة استخدام الأصول:

تحديد مدى فعالية استغلال الأصول في إنتاج الإيرادات، مثل معدل دوران الأصول أو المخزون.

3. تحليل التكاليف والمصروفات:

التعرف على الأنشطة الأعلى تكلفة، وإعادة توزيع الموارد لتحقيق تحسين الكفاءة وخفض الهدر المالي.

رابعاً: تعزيز الاستقرار المالي

¹⁹ محمد مطر، مرجع سابق، ص 120
²⁰ سمية لعريبي، تحليل المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2018، ص 63

يسهم تقييم الوضعية المالية في تحقيق استقرار المؤسسة المالي على المدى الطويل من خلال:

1. تحليل هيكل التمويل: دراسة العلاقة بين الديون وحقوق الملكية لضمان توازن التمويل الداخلي والخارجي.
2. ضمان الاستمرارية المالية: الكشف عن أي اختلالات مالية واتخاذ التدابير التصحيحية قبل تأثيرها على الاستدامة المالية للمؤسسة.
3. زيادة ثقة أصحاب المصلحة: مثل المستثمرين والبنوك والموردين، من خلال تقديم صورة واضحة ودقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة.

خامساً: دور تقييم الوضعية المالية في التخطيط الاستراتيجي

يساعد التقييم المالي في توجيه المؤسسة نحو التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، ويشمل ذلك:

- التخطيط المالي طويل الأجل: لتحديد مصادر التمويل واستخدامها بكفاءة.
- تحديد أولويات الاستثمار: بناءً على الأداء المالي وقدرة المؤسسة على تحمل المخاطر.
- إعداد الموازنات المستقبلية: لضمان توافق الخطط المالية مع الوضع المالي الفعلي وتحقيق الاستدامة.

المطلب الرابع: أهداف تقييم الوضعية المالية

يعتبر التحليل المالي وتقييمه من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات لفهم واقعها المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية. فالتحليل المالي لا يقتصر على دراسة الأرقام في القوائم المالية فحسب، بل يمتد إلى تفسير هذه الأرقام وتحديد الاتجاهات المالية والتشغيلية للمؤسسة، وهو ما يجعل تقييمه خطوة جوهرية لضمان استمرارية الأداء المالي وتحقيق أهداف المؤسسة منها²¹:

1. تحديد قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل

تقييم الوضعية المالية يساعد على قياس مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها الجارية خلال السنة المالية، مثل دفع الرواتب، مستحقات الموردين، والفواتير المختلفة.

ويتم ذلك عادة عبر مقارنة الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لتحديد مستوى السيولة المتاحة. هذا التقييم يسمح بالتعرف على أي اختلال في التوازن المالي قبل أن يؤثر على استمرارية العمليات التشغيلية.

2. تحديد قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل

يساهم تقييم الوضعية المالية في تحديد قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل، مثل القروض البنكية وأقساط الدين المستحقة والفوائد.

²¹ خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة و التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001، ص93

ويشمل التحليل دراسة هيكل التمويل العام والمقارنة بين الديون وحقوق الملكية لتقدير مستوى الاستقرار المالي على المدى الطويل وضمان قدرة المؤسسة على الاستمرار دون ضغوط مالية.

3. قياس الربحية

يمكن لتقييم الوضعية المالية أن يقيس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أنشطتها التشغيلية المختلفة.

يشمل ذلك تحليل هامش الربح الصافي لكل نشاط ودراسة مساهمة كل نشاط في الإيرادات العامة للمؤسسة. من خلال هذه المعلومات، تستطيع الإدارة توجيه الموارد نحو الأنشطة الأكثر ربحية لتحقيق أفضل عائد على الاستثمار.

4. تحليل الأداء التشغيلي

تقييم الوضعية المالية يوفر أدوات لتحليل كفاءة العمليات التشغيلية، بما في ذلك معدل دوران الأصول والمخزون، وكفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية.

يساعد هذا التحليل على التعرف على نقاط القوة والضعف في العمليات التشغيلية، مما يمكن الإدارة من تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية وتقليل الهدر المالي.

5. تقييم التناسق في الهيكل التمويلي

يسمح تقييم الوضعية المالية بتحليل توازن مصادر التمويل المختلفة واستخداماتها، مثل التمويل الداخلي والخارجي ونسبة الديون إلى حقوق الملكية.

يهدف هذا التقييم إلى التأكد من أن المؤسسة قادرة على تحمل الديون دون التأثير على سيولتها أو استدامة نشاطها المالي.

6. دعم التخطيط المالي المستقبلي

يساعد تقييم الوضعية المالية على إعداد موازنات مستقبلية دقيقة وتحديد أولويات الاستثمار، وضمان توافق الخطط المالية مع الموارد المتاحة.

ويتم استخدام هذه المعلومات لتخطيط المشاريع المستقبلية ووضع استراتيجيات مالية مدروسة لضمان تحقيق الاستدامة المالية للمؤسسة.

7. الكشف المبكر عن المشكلات المالية

يساعد تقييم الوضعية المالية في الكشف المبكر عن الاختلالات المالية، مثل نقص السيولة أو ارتفاع نسبة الديون، قبل أن تتحول إلى أزمات تؤثر على قدرة المؤسسة على الاستمرار.

وبتتيح ذلك للإدارة اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية لتفادي المخاطر المالية المحتملة.

8. تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة

يتيح تقييم الوضعية المالية تحليل كفاءة استخدام الموارد المالية ومقارنة الأداء المالي بالمنافسين، ما يمكن المؤسسة من تحسين الربحية وتعزيز موقعها في السوق. ويعد ذلك أداة استراتيجية لدعم اتخاذ القرارات التي تعزز الميزة التنافسية للمؤسسة على المدى الطويل.

9. دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية والإدارية

يوفر تقييم الوضعية المالية قاعدة بيانات دقيقة وموثوقة لدعم الإدارة في اتخاذ القرارات المالية والإدارية بشكل علمي ومدرّس.

ويشمل ذلك تحديد الاستثمارات الجديدة، إعادة هيكلة الموارد، وتحقيق التوازن بين النمو المالي واستقرار المؤسسة.

المبحث الثالث: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

المطلب الأول: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

1- رأس المال العامل (FR)

1-1- التعريف:

رأس المال العامل (Fonds de Roulement – FR) هو الهامش المالي الذي يتبقى بعد تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة، ويؤجّه لتمويل احتياجات دورة الاستغلال (الأصول المتداولة).

ويُعدّ من أهم مؤشرات التوازن المالي لأنه يبيّن مدى قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها الجاري دون الوقوع في اختلالات سيولة.

يمكن حسابه بطريقتين انطلاقاً من الميزانية²² :

(أ) من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

حيث تمثل الأموال الدائمة :

الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل.

(ب) من أسفل الميزانية :

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل (د.ق.أ)

²²مجلس المحاسبة، النظام المحاسبي المالي (SCF)، الجزائر، 2010، ص 15

الطريقتان تعطيان نفس النتيجة محاسبيًا، غير أن الحساب من أسفل الميزانية يُعدّ أكثر دلالة عند تحليل التوازن المالي قصير الأجل.

1-2- أنوع رأس المال العامل:

1-2-1 رأس المال العامل الدائم (أو الصافي)

وهو المفهوم الأكثر استعمالًا في التحليل المالي، ويحسب وفق إحدى الصيغ التالية:

• الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

• الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

• الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل – الأصول الثابتة

ويمثل هذا النوع الفائض المتاح لتمويل دورة الاستغلال بعد تغطية الاستثمارات الثابتة.

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم عند تحليل العلاقة من أسفل الميزانية (الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل)، تظهر ثلاث فرضيات أساسية تعبّر عن وضعية التوازن المالي:

الحالة الأولى:

الأصول المتداولة = الديون قصيرة الأجل

⇒ رأس المال العامل = 0

وهو ما يسمى **التوازن المالي الأدنى**، حيث تكون المؤسسة قادرة نظريًا على الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق، لكن دون وجود هامش أمان.

هذه الحالة نادرة عمليًا، لأن أي اضطراب بسيط في التحصيل أو ارتفاع مفاجئ في الالتزامات قد يؤدي إلى عجز في السيولة.

الحالة الثانية:

الأصول المتداولة < الديون قصيرة الأجل

⇒ رأس المال العامل < 0

وهذه هي **الوضعية السليمة ماليًا**، إذ يعني ذلك وجود فائض في السيولة على المدى القصير، مما يدل على:

• قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عند الاستحقاق.

• وجود هامش أمان لمواجهة اضطرابات دورة الاستغلال.

• تحقيق توازن مالي مريح يعزز الثقة لدى الدائنين والممولين.

في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة قد مولت الأصول الثابتة بالكامل، وساهمت أيضًا في تمويل جزء من الأصول المتداولة.

الحالة الثالثة:

الأصول المتداولة > الديون قصيرة الأجل

⇒ رأس المال العامل > 0

وهي وضعية اختلال مالي، حيث تعتمد المؤسسة على ديون قصيرة الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل، مما يؤدي إلى:

- صعوبة في تسديد الالتزامات عند الاستحقاق.
- توتر في الخزينة.
- ارتفاع مخاطر الإفلاس في حال استمرار الوضع.

الحالة الرابعة:

إذا كانت الأصول المتداولة < الديون قصيرة الأجل (د.ق.أ)

⇒ فإن رأس المال العامل الدائم < 0

وهذه الوضعية لا تعني وجود صعوبات، بل على العكس تعبّر عن توازن مالي إيجابي على المدى القصير، حيث تمتلك المؤسسة فائضاً في السيولة يمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير عند تاريخ الاستحقاق.

أما الصعوبات في الأجل القصير فتظهر عندما:

الأصول المتداولة > الديون قصيرة الأجل

⇒ رأس المال العامل الدائم > 0

وهنا تضطر المؤسسة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية مثل:

- إعادة جدولة الديون.
- زيادة الأموال الخاصة.
- تقليص دورة الاستغلال.
- البحث عن تمويل طويل الأجل لتغطية الاستثمارات الثابتة.

2-2-1 رأس المال العامل الإجمالي (FR Global)

التعريف:

رأس المال العامل الإجمالي يمثل مجموع الأصول المتداولة، أي إجمالي الموارد الموجهة لتمويل دورة الاستغلال.

طرق الحساب:

يحسب بإحدى الطريقتين:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$(\text{لأن مجموع الأصول} = \text{أصول ثابتة} + \text{أصول متداولة})$$

الهدف من دراسته:

تهدف دراسة رأس المال العامل الإجمالي إلى:

- تحديد حجم الموارد المخصصة للنشاط الجاري.
 - معرفة طبيعة نشاط المؤسسة (تجارية، صناعية، خدمية).
 - تقييم كثافة دورة الاستغلال ومدى اعتمادها على المخزون والذمم المدينة.
- فكلما كان مرتفعاً، دلّ ذلك على نشاط يتطلب تمويلاً كبيراً للدورة التشغيلية، خاصة في المؤسسات الصناعية والتجارية.

3-2-1 رأس المال العامل الخاص (FR Propre) :

التعريف:

هو الجزء من رأس المال العامل الممول حصرياً بالأموال الخاصة، ويعكس مدى استقلالية المؤسسة مالياً.

طرق الحساب الصحيحة:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{الديون طويلة الأجل}$$

الدلالة التحليلية:

- إذا كان رأس المال العامل الخاص < 0

⇒ يعني أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة بالكامل، ويوجد فائض يساهم في تمويل الأصول المتداولة.
وهذا يدل على قوة الاستقلالية المالية.

• إذا كان رأس المال العامل الخاص $0 >$

⇒ يعني أن جزءاً من الأصول الثابتة ممول بديون (طويلة أو قصيرة الأجل)، مما يقلل من الاستقلال المالي للمؤسسة.

1-2-4 رأس المال العامل الأجنبي:

التعريف:

يمثل مجموع الديون التي تحصل عليها المؤسسة من مصادر خارجية لتمويل نشاطها، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.

طرق الحساب:

رأس المال العامل الأجنبي = الديون قصيرة الأجل (د.ق.أ) + الديون طويلة الأجل (د.ط.أ)
كما يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

أو:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

الدلالة التحليلية:

- ارتفاعه يدل على اعتماد كبير على التمويل الخارجي.
- انخفاضه يدل على استقلالية مالية أكبر.
- التوازن بين رأس المال الخاص والأجنبي ضروري لتجنب مخاطر المديونية المفرطة أو تجميد أموال ذاتية بشكل غير مستغل.

2- احتياج رأس المال العامل (BFR) والخزينة (T) :

1) احتياج رأس المال العامل (BFR)

1-1 التعريف:

يُعرّف احتياج رأس المال العامل (Besoin en Fonds de Roulement – BFR) بأنه الجزء من احتياجات التمويل المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال، والتي لم تُغطَّ بواسطة الموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل المرتبطة بالنشاط).

بعبارة أخرى، يمثل BFR حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة في تاريخ معيّن لتمويل²³:

- المخزونات،
- الذمم المدينة (الحقوق لدى الغير)،

بعد طرح الديون قصيرة الأجل المتعلقة بدورة الاستغلال.

تنشأ هذه الاحتياجات نتيجة الفارق الزمني بين:

- دفع ثمن المشتريات،
- تحصيل مستحقات الزبائن.

1-2- عناصر احتياج رأس المال العامل

يتكوّن BFR من:

(أ) استعمالات الدورة (الاحتياجات):

- قيم الاستغلال (المخزونات).
- القيم غير الجاهزة (الزبائن، أوراق القبض، الحقوق الأخرى).

(ب) موارد الدورة (الموارد):

- الديون قصيرة الأجل المرتبطة بالنشاط (الموردون، الضرائب المستحقة، الأجور المستحقة...)
- باستثناء التسبيقات البنكية ذات الطابع المالي.

1-3- طريقة الحساب:

$$BFR = \text{قيم الاستغلال} + \text{القيم غير الجاهزة} - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{التسبيقات البنكية})$$

أو بصورة مبسطة:

$$BFR = \text{استعمالات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

1-4- الدلالة التحليلية:

- إذا كان BFR موجباً $\Rightarrow$ المؤسسة تحتاج إلى تمويل إضافي لدورة الاستغلال.
- إذا كان BFR سالباً $\Rightarrow$ موارد الدورة تفوق احتياجاتها، وهو وضع مريح (كما في بعض المؤسسات التجارية الكبرى).

²³ زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002، ص 22

- إذا كان BFR مرتفعاً جداً $\Rightarrow$ يدل على بطء دوران المخزون أو صعوبة تحصيل الديون.

(2) الخزينة (T) :

1-2 التعريف:

الخزينة تمثل الفرق بين أصول الخزينة وخصوم الخزينة، أي صافي السيولة المتاحة للمؤسسة في لحظة معينة²⁴.

$$\text{الخزينة} = \text{أصول الخزينة} - \text{خصوم الخزينة}$$

2-2 عناصر أصول الخزينة (القيم الجاهزة):

تشمل:

- الحسابات الجارية لدى البنك والبريد.
- الصندوق (النقدية).
- سندات الخزينة قصيرة الأجل.
- الأوراق التجارية المخصومة.

وتسمى إجمالاً القيم الجاهزة.

2-3 عناصر خصوم الخزينة:

تشمل:

- السلفات المصرفية.
- السحب على المكشوف.
- التسبيقات البنكية قصيرة الأجل.

2-4 طرق حساب الخزينة:

تحسب وفق العلاقات التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الخصوم (القصيرة جداً ذات الطابع النقدي)}$$

أو:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل}$$

²⁴ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية لإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 222

أو:

الخزينة = القيم الجاهزة – التسيقات البنكية

1- العلاقة بين FR و BFR والخزينة:

العلاقة الأساسية:

$$T = FR - BFR$$

ومنها نستنتج ثلاث حالات:

الحالة الأولى:

$$FR > BFR$$

⇒ الخزينة موجبة ($T > 0$)

يعني أن رأس المال العامل يغطي احتياجات دورة الاستغلال ويوجد فائض سيولة.

الدلالة:

- قدرة جيدة على الوفاء بالالتزامات.
- احتمال وجود أموال مجمدة غير مستغلة بكفاءة.
- قد تظهر مشكلة انخفاض المردودية (تكلفة الفرصة الضائعة).

المعالجة:

- استثمار الفائض في مشاريع مربحة.
- تخفيض الموارد الدائمة إذا كانت زائدة.
- تحسين سياسة الاستثمار قصير الأجل.

الحالة الثانية:

$$FR < BFR$$

⇒ الخزينة سالبة ($T < 0$)

وهي حالة عجز نقدي.

الدالة:

- المؤسسة غير قادرة على تسديد التزاماتها في آجالها.
- اعتماد متزايد على القروض البنكية القصيرة الأجل.
- ارتفاع التكاليف المالية.

المعالجة:

- تسريع تحصيل الديون.
- تخفيض المخزون.
- إعادة جدولة الديون.
- البحث عن تمويل طويل الأجل.

الحالة الثالثة:

$$FR = BFR$$

$$\Rightarrow \text{الخزينة} = 0$$

وهي الخزينة المتوازنة أو المتلى.

الدالة:

- استخدام أمثل للموارد.
- لا يوجد فائض مجمّد.
- لا يوجد عجز نقدي.
- توازن بين السيولة والربحية.

التأثير على رأس المال العامل واحتياجه:

أولاً: التأثير على FR

يمكن تعديله عبر:

- زيادة الأموال الخاصة.
- الحصول على قروض طويلة الأجل.
- تخفيض الاستثمارات الثابتة.
- إعادة هيكلة الديون.

ثانيًا: التأثير على BFR

يمكن التحكم فيه عبر:

- تخفيض المخزون.
- تسريع تحصيل الذمم المدينة.
- التفاوض لتمديد آجال الدفع للموردين.

2- خلاصة تحليلية شاملة:

يشكل كل من:

- رأس المال العامل (FR)
- احتياج رأس المال العامل (BFR)
- الخزينة (T)

مثلث التوازن المالي قصير الأجل.

ويُعد تحليل العلاقة بينهم من أهم أدوات التشخيص المالي، لأنه يسمح بتحديد:

- وضعية السيولة،
- مستوى المخاطر المالية،
- كفاءة إدارة دورة الاستغلال،
- ودرجة استقرار المؤسسة على المدى القصير.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

تُعدّ النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي، إذ تسمح بتحويل الأرقام المجردة في القوائم المالية إلى مؤشرات دلالية تساعد على تفسير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة.

1- أدوار النسب المالية

تؤدي النسب المالية عدة وظائف أساسية، من بينها:

- قياس فعالية المؤسسة من خلال مقارنة القيم الفعلية بالقيم النموذجية أو المرجعية المعتمدة في نفس القطاع.
- تفسير نتائج السياسات المالية والاستثمارية المتخذة داخل المؤسسة.
- تمكين المحلل من مراقبة التطور المالي والاستغلالي عبر الزمن.
- المقارنة بين عدة مؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع الاقتصادي في نفس السنة.

- تقييم الأداء الحالي مقارنة بالسنوات السابقة أو التقديرات المستقبلية.
- غير أن فعالية النسب المالية مرتبطة بحسن اختيارها وفق طبيعة نشاط المؤسسة وخصائص القطاع الذي تنتمي إليه.

2- نسب الهيكلية (Ratios de structure) :

تصف هذه النسب الوضعية المالية في لحظة معينة، من خلال تحليل العلاقة بين عناصر الأصول والخصوم، وقياس الوزن النسبي لكل عنصر داخل الميزانية.

1-2 نسب هيكلية الأصول:

تعبّر هذه النسب عن أهمية كل نوع من أنواع الأصول داخل مجموع الأصول.

1-1-2 نسبة هيكل الأصول الثابتة:

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = (\text{إجمالي القيم الثابتة} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

الدلالة:

- ارتفاعها يدل على كثافة استثمارية كبيرة (مؤسسات صناعية).
- انخفاضها يدل على مرونة أكبر في الهيكل المالي (مؤسسات تجارية أو خدمية).

2-1-2 نسبة قيم الاستغلال (المخزونات):

$$\text{نسبة قيم الاستغلال} = (\text{إجمالي قيم الاستغلال} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

الدلالة:

- ارتفاعها قد يدل على بطء دوران المخزون.
- انخفاضها يعكس سرعة الحركة التجارية.

3-1-2 نسبة القيم الجاهزة وغير الجاهزة:

$$\text{نسبة القيم الجاهزة وغير الجاهزة} = (\text{إجمالي القيم الجاهزة} + \text{غير الجاهزة} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

الدلالة:

- تعكس درجة السيولة المتوفرة في موجودات المؤسسة.
- تساعد على تقييم قدرة المؤسسة على تعديل هيكلها المالي وفق الهيكلية المثلى.

2-2- نسب هيكلية الخصوم:

تقيس هذه النسب الوزن النسبي لكل مصدر تمويلي ضمن مجموع الخصوم.

2-2-1 نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل (د.ط.أ):

$$100 \times (\text{الديون طويلة الأجل} / \text{مجموع الخصوم})$$

تدل على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل طويل الأجل.

2-2-2 نسبة هيكلية الأموال الخاصة:

$$100 \times (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الخصوم})$$

ارتفاعها يدل على قوة الاستقلالية المالية وانخفاض المخاطر.

2-2-3 نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل (د.ق.أ):

$$100 \times (\text{الديون قصيرة الأجل} / \text{مجموع الخصوم})$$

ارتفاعها قد يعكس ضغطاً مالياً قصير الأجل ومخاطر سيولة.

3- نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها المتداولة.

3-1 نسبة سيولة الأصول:

يُقصد بها مقارنة الأصول المتداولة بإجمالي الأصول:

$$A = \text{الأصول المتداولة} / \text{مجموع الأصول}$$

التفسير:

• إذا كانت $A > 0.5$

⇒ قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة.

يدل ذلك على سرعة حركة الأصول وإمكانية تحقيق أرباح سريعة (غالباً مؤسسة تجارية).

• إذا كانت $A < 0.5$

⇒ الأصول الثابتة تمثل النسبة الأكبر.

يدل ذلك على كثافة استثمارية مرتفعة (غالباً مؤسسة صناعية).

3-2 نسبة السيولة العامة (Current Ratio) :

تقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة.

$$B = \text{الأصول المتداولة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

التفسير:

• إذا كانت $B > 1$

⇒ المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وتتمتع بسيولة مقبولة.

• إذا كانت $B = 1$

⇒ توازن حرج، دون هامش أمان.

• إذا كانت $B < 1$

⇒ المؤسسة في وضعية صعبة، ويجب:

○ زيادة الأصول المتداولة،

○ أو تخفيض الديون قصيرة الأجل،

○ أو تحسين دورة الاستغلال.

3-3 نسبة السيولة المختصرة (Quick Ratio) :

تُبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع المخزونات، أي بالاعتماد فقط على الحقوق والقيم القابلة للتحقيق السريع.

طريقة الحساب:

نسبة السيولة المختصرة = (القيم الجاهزة + القيم غير الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل (د.ق.أ)

أي:

(الأصول المتداولة - المخزون) / الديون قصيرة الأجل

التفسير:

• إذا كانت النسبة بين 0.3 و 0.5 أو أكثر → وضعية مقبولة حسب طبيعة النشاط.

• إذا كانت أقل من 0.3 → قد تواجه المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها دون تصفية مخزونها.

• إذا كانت مرتفعة جدًا → قد يدل ذلك على تجميد حقوق غير محصلة.

هذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على بيع المخزون، الذي قد يتطلب وقتًا أو تخفيضًا في السعر.

4-3 نسبة السيولة الآنية (Cash Ratio) :

نُعدّ أكثر نسب السيولة صرامة، لأنها تقيس قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل فورًا، باستخدام القيم الجاهزة فقط.

طريقة الحساب:

نسبة السيولة الآنية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

التفسير:

- إذا كانت بين 0.25 و 0.33 → وضعية معقولة.
 - إذا كانت أقل من 0.25 → قد توجد صعوبة في التسديد الفوري.
 - إذا كانت مرتفعة جدًا → قد يعني وجود سيولة غير مستثمرة.
- تقيس هذه النسبة مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بالنقدية المتاحة فورًا.

4- نسب التمويل:

تقيس نسب التمويل مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة أو الديون في تمويل نشاطها.

1-4 نسبة التمويل الدائم:

طريقة الحساب:

$K = \text{مجموع الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$

(الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل)

التفسير:

- إذا كانت $K = 1$
- ⇒ رأس المال العامل معدوم (تغطية تامة دون فائض).
- إذا كانت $K > 1$
- ⇒ الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ويوجد فائض لتمويل الأصول المتداولة (وضعية مريحة).
- إذا كانت $K < 1$
- ⇒ جزء من الأصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل (اختلال مالي).

1-4 نسبة التمويل الخاص:

طريقة الحساب:

$J = \text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}$

التفسير:

- إذا كانت $J = 1$

⇒ الأصول الثابتة مغطاة بالكامل بالأموال الخاصة، ورأس المال العامل الخاص معدوم.

• إذا كانت $J > 1$

⇒ المؤسسة تمول أصولها الثابتة بأموالها الخاصة ويوجد فائض لتمويل جزء من الأصول المتداولة (الحالة المثلى).

• إذا كانت $J < 1$

⇒ تعتمد المؤسسة جزئياً على الديون طويلة الأجل لتمويل أصولها الثابتة.

3-4 نسبة المديونية (قابلية السداد):

طريقة الحساب:

نسبة المديونية = مجموع الديون / مجموع الأصول

التفسير:

• يُفضل أن تكون أقل من 0.5.

• ارتفاعها يدل على اعتماد كبير على الدائنين.

• انخفاضها يدل على استقلالية مالية أكبر.

تعكس درجة الخطر المالي وقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها.

4-4 نسبة الاستقلالية المالية:

طريقة الحساب:

$M =$ لأموال الخاصة / مجموع الديون

التفسير:

• إذا كانت $M > 1$

⇒ الأموال الخاصة تفوق الديون (استقلالية قوية).

• إذا كانت $M < 1$

⇒ اعتماد كبير على التمويل الخارجي.

تعبّر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية بدل الاقتراض.

5- نسب المردودية

تعكس المردودية نتيجة مجموع القرارات والسياسات المتخذة داخل المؤسسة، وتقاس قدرتها على تحقيق أرباح من الموارد المتاحة.

1-5 المردودية الاقتصادية (Return on Assets – ROA) :

طريقة الحساب:

$$E = \text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}$$

التفسير:

- تقيس فعالية استخدام مجموع الاستثمارات.
- كلما ارتفعت، دلّ ذلك على كفاءة استغلال الموارد.
- تعكس مساهمة المؤسسة في النشاط الاقتصادي.

2-5 المردودية المالية (Return on Equity – ROE) :

طريقة الحساب:

$$N = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

التفسير:

- تهتم المساهمين بشكل أساسي.
- إذا كانت أكبر من سعر الفائدة في السوق، فإن الاستثمار في المؤسسة يعد جذابًا.
- ارتفاعها يدل على قدرة المؤسسة على تنمية أموالها الخاصة.

3-5 مردودية الأموال الدائمة:

طريقة الحساب:

$$V = \text{(النتيجة الصافية + فوائد الديون المالية)} / \text{(الأموال الخاصة + الديون المالية)}$$

التفسير:

- تقيس قدرة المؤسسة على توظيف الأموال الدائمة بكفاءة.
- تعكس التحكم في هيكل التمويل والاستثمارات.
- تساعد على تقييم كفاءة استخدام مصادر التمويل طويلة الأجل.

6- خلاصة تحليلية شاملة:

يسمح التحليل بواسطة:

- نسب السيولة → بتقييم القدرة على التسديد قصير الأجل.
- نسب التمويل → بتحديد درجة الاستقلالية أو الاعتماد على الديون.
- نسب المردودية → بقياس فعالية استغلال الموارد وتحقيق الأرباح.

ويمثل هذا التحليل أداة شاملة لتشخيص:

- التوازن المالي،
- مستوى المخاطر،
- كفاءة التسيير،
- واستدامة المؤسسة اقتصاديًا.

3.1 نسبة تغطية الدين (Debt Coverage Ratio)

تقيس قدرة المؤسسة على استخدام التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للوفاء بالاحتياجات الاستثمارية والتمويلية.

الصيغة:

$$\text{نسبة تغطية الدين} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للاستثمار والتمويل}}$$

- ارتفاع النسبة → كفاية التدفقات النقدية لسداد الالتزامات.

4.1 نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

تقيس قدرة المؤسسة على سداد فوائد الديون:

$$\text{نسبة تسديد الفوائد} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$$

- ارتفاع النسبة → قدرة جيدة على دفع الفوائد.
- انخفاض النسبة → مشاكل محتملة في السيولة اللازمة للفوائد.

6.1 نسبة التدفق النقدي إلى الديون

توضح الفترة الزمنية التي تستطيع فيها المؤسسة استمرار عملياتها اعتمادًا على السيولة المتاحة:

$$\text{النقد المحقق من العمليات} \\ \text{إجمالي الديون قصيرة وطويلة الأجل} = \text{نسبة التدفق النقدي إلى الديون}$$

8.1 نسبة دوران المخزون

توضح عدد المرات التي يتم فيها بيع واستبدال المخزون خلال فترة معينة، عادة سنة:

$$\text{دوران المخزون} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

حيث:

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2}$$

التفسير:

- ارتفاع النسبة → كفاءة عالية في إدارة المخزون وسرعة تصريفه.
- انخفاض النسبة → بطء في المبيعات أو تراكم المخزون.

ثانيًا: مؤشرات الربحية

تُعدّ مؤشرات الربحية من أهم أدوات التحليل المالي، إذ تهدف إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال استغلال مواردها المتاحة بكفاءة وفعالية. وتعكس هذه المؤشرات العلاقة بين النتائج المحققة (الأرباح) وبين عناصر الاستثمار المختلفة سواء تمثلت في المبيعات، الأصول أو حقوق الملكية. وفيما يلي عرض مفصل لمؤشرات الربحية وفق نفس منهجية عرض مؤشر السيولة (تعريف – طريقة الحساب – التفسير).

1. صافي الربح

1.1 تعريف صافي الربح

يمثل صافي الربح النتيجة النهائية لنشاط المؤسسة خلال فترة معينة، ويتمثل في الفائض المتبقي بعد خصم جميع المصاريف والتكاليف من إجمالي الإيرادات.

2.1 طريقة حساب صافي الربح

$$\text{صافي الربح} = \text{إجمالي الإيرادات} - \text{إجمالي التكاليف}$$

3.1 تفسير صافي الربح

- ارتفاع صافي الربح يدل على قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليفها وتحقيق إيرادات كافية.
- انخفاضه قد يعكس ارتفاع المصاريف أو ضعف الأداء البيعي.

- يمثل الأساس الذي تُبنى عليه بقية مؤشرات الربحية.

2. الربح التشغيلي

1.2 تعريف الربح التشغيلي

هو الربح الناتج عن النشاط الأساسي للمؤسسة بعد خصم التكاليف التشغيلية فقط، وقبل طرح أعباء الفوائد والضرائب.

2.2 طريقة حساب الربح التشغيلي

الربح التشغيلي = رقم الأعمال خارج الرسم – التكاليف التشغيلية – الإهلاك

3.2 تفسير الربح التشغيلي

- يعكس كفاءة النشاط الأساسي بعيدًا عن تأثير التمويل والضرائب.
- ارتفاعه يدل على فعالية الإدارة في التحكم في التكاليف التشغيلية.
- يستخدم في تقييم الأداء الداخلي للمؤسسة.

3. معدل العائد على الأصول (ROA)

1.3 تعريف معدل العائد على الأصول

يقيس هذا المؤشر قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من خلال استغلال مجموع أصولها.

2.3 طريقة حساب معدل العائد على الأصول

معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية ÷ إجمالي الأصول

أو

معدل العائد على الأصول = الربح التشغيلي ÷ إجمالي الأصول

3.3 تفسير معدل العائد على الأصول

- كلما ارتفعت النسبة دلّ ذلك على كفاءة استخدام الأصول.
- انخفاضها قد يشير إلى سوء استغلال الموارد أو تضخم حجم الأصول دون مردودية كافية.
- يُستخدم للمقارنة بين مؤسسات القطاع الواحد.

4. نسبة الربح التشغيلي

1.4 تعريف نسبة الربح التشغيلي

تمثل العلاقة بين الربح التشغيلي وصافي المبيعات، وتقيس الكفاءة التشغيلية.

2.4 طريقة حساب نسبة الربح التشغيلي

$$\text{نسبة الربح التشغيلي} = (\text{الربح التشغيلي} \div \text{صافي المبيعات}) \times 100$$

3.4 تفسير نسبة الربح التشغيلي

- ارتفاع النسبة يدل على قدرة المؤسسة على تقليص تكاليف التشغيل.
- انخفاضها يشير إلى ارتفاع المصاريف التشغيلية مقارنة بالمبيعات.
- تساعد في تحليل الأداء التشغيلي بدقة.

5. نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)

1.5 تعريف نسبة العائد على حقوق الملكية

تقيس مقدار العائد الذي يحققه المساهمون مقابل أموالهم المستثمرة في المؤسسة.

2.5 طريقة حساب نسبة العائد على حقوق الملكية

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة}$$

3.5 تفسير نسبة العائد على حقوق الملكية

- ارتفاعها يدل على كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين.
- انخفاضها قد يؤثر سلباً على جاذبية المؤسسة للمستثمرين.
- تعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ القرار.

6. نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

1.8 تعريف نسبة كفاية التدفقات النقدية

تقيس قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من نشاطها الأساسي لتغطية احتياجاتها الأساسية.

2.8 طريقة حساب نسبة كفاية التدفقات النقدية

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية} = \text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} \div \text{الاحتياجات النقدية الأساسية}$$

3.8 تفسير نسبة كفاية التدفقات النقدية

- إذا كانت أكبر من 1 فهذا يدل على قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها.
- إذا كانت أقل من 1 فهذا يشير إلى احتمال وجود عجز نقدي.
- تعكس الاستقرار والاستدامة المالية للمؤسسة.

ثالثاً: مؤشرات المردودية

تُعرّف المردودية على أنها العلاقة بين النتائج المتحصل عليها والوسائل أو الموارد التي ساهمت في تحقيقها، فهي تقيس مدى مساهمة رأس المال المستثمر في توليد النتائج المالية.

ويجب التمييز بين المردودية والربحية؛ إذ أن المردودية ترتبط بمدى كفاءة استخدام الإمكانيات المادية والبشرية والمالية لتحقيق نتائج، بينما الربحية ترتبط أساساً بالعلاقة بين سعر البيع وسعر التكلفة.

وتنقسم المردودية إلى عدة أنواع تختلف باختلاف مجال التطبيق وزاوية التحليل. وفيما يلي عرضها بنفس منهجية عرض مؤشر السيولة (تعريف – طريقة الحساب – التفسير).

2.3 طريقة حساب مردودية الاستغلال

مردودية الاستغلال = نتيجة الاستغلال ÷ الإنتاج

ويمكن أن تأخذ نتيجة الاستغلال شكلين:

أولاً: المردودية الخام للاستغلال

أ- تعريف الفائض الخام للاستغلال

هو الفرق بين الإيرادات التشغيلية والتكاليف التشغيلية دون احتساب الاهتلاكات والمؤونات.

ب- طريقة الحساب

نسبة المردودية الخام للاستغلال = الفائض الخام ÷ رقم الأعمال

أو

نسبة المردودية الخام للاستغلال = الفائض الخام للاستغلال ÷ الإنتاج

ج- التفسير

- ارتفاع النسبة يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق فائض تشغيلي أولي قوي.
- انخفاضها يشير إلى ضعف الأداء التشغيلي قبل احتساب الأعباء المحاسبية.

ثانياً: المردودية الصافية للاستغلال

أ- تعريف الفائض الصافي للاستغلال

يعبر عن النتيجة المحاسبية للاستغلال بعد احتساب الاهتلاكات والمؤونات.

ب- طريقة الحساب

نسبة المردودية الصافية للاستغلال = النتيجة المحاسبية للاستغلال ÷ رقم الأعمال

أو

نسبة المردودية الصافية للاستغلال = النتيجة الصافية للاستغلال ÷ الإنتاج

ج- التفسير

- تعكس الربحية التشغيلية الفعلية بعد احتساب الأعباء المحاسبية.
- ارتفاعها يدل على كفاءة تشغيلية مستقرة ومستدامة.
- انخفاضها قد يشير إلى ارتفاع الاهتلاكات أو ضعف التحكم في التكاليف.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، استعرضنا ماهية التحليل المالي وأهدافه، وأهمية تقييم الوضع المالي للمؤسسات. لقد تبين أن التحليل المالي ليس مجرد دراسة للأرقام، بل هو أداة منهجية لتحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتقييم السيولة والربحية والملاءة المالية. كما تناولنا أنواع التحليل المالي، أدواته، ودوره في التخطيط المالي، مما يبرز أهميته في ضمان استقرار المؤسسة وكفاءة إدارتها، فضلاً عن قدرته على توجيه القرارات الاستراتيجية وتحقيق أهداف المؤسسة المالية والتشغيلية.

الفصل الثاني:
دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - القنيطرة

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز المنيعه من خلال الاعتماد على أدوات التحليل المالي المختلفة، وذلك انطلاقاً من عرض القوائم المالية الأساسية (الميزانية وجدول حساب النتائج) وصولاً إلى تحليلها باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية. ويأتي هذا التحليل في إطار فهم مدى قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي، وكفاءة استغلال مواردها، ومستوى مردوديتها خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2024.

كما يتناول الفصل تقييم أهم المؤشرات المرتبطة بالسيولة، والربحية، والتمويل، والرفع المالي، إضافة إلى دراسة تطور رأس المال العامل واحتياجاته والخزينة، بهدف إبراز نقاط القوة والضعف في الهيكل المالي للمؤسسة، وتفسير التغيرات التي عرفت خلال سنوات الدراسة.

المبحث الأول : ماهية مؤسسة سونلغاز المنبعة

قبل التعمق في دراسة موضوع التحليل المالي و دوره في الأداء المالي في مديرية الكهرباء والغاز بالمنبعة ارتأينا أن نلقي نظرة عامة حول هذه المديرية وهذا بالتطرق إلى نشأتها، مهامها، تنظيمها... إلخ إلى جانب ذلك نقوم بعرض خاص للمصلحة محل الدراسة المتمثل في المحاسبة والمالية وذلك بغية الإلمام بالموضوع من اجل تكريس المفاهيم.

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز) وظهور فرع سونلغاز – المنبعة

تأسست شركة سونلغاز في عهد الاستعمار، وتحديداً في جوان 1947 تحت اسم كهرباء وغاز الجزائر (EGA)، حيث كانت تتولى إنتاج ونقل الكهرباء والغاز. وبعد استقلال الجزائر سنة 1962 تم حل مؤسسة (EGA) بموجب المرسوم رقم 62-95 المؤرخ في 25 جويلية 1962، لتظهر بعدها الشركة الوطنية للكهرباء والغاز تحت اسم سونلغاز.

وفي إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ظهرت عدة فروع تابعة لشركة سونلغاز. وفي سنة 1995، وبموجب المرسوم رقم 95-208 المؤرخ في 17 ديسمبر 1995، تحولت سونلغاز إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC).

كما نص المرسوم الرئاسي رقم 02-195 المؤرخ في 21 جوان 2002 والمتضمن القانون الأساسي للكهرباء والغاز، على تحويل النمط القانوني للمؤسسة من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري إلى مؤسسة ذات أسهم (SPA).

بموجب القانون رقم 01-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عبر القنوات، تمت إعادة التنظيم الهيكلي لشركة سونلغاز، حيث شهد المجمع توسعاً كبيراً، وأصبح بإمكانه حيازة الأسهم والقيم المنقولة والمساهمة في شركات أخرى، مما أدى إلى تحول سونلغاز سنة 2004 إلى مجمع أو شركة قابضة (Holding).

وخلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2006 قامت سونلغاز بإعادة هيكلة نفسها، فأصبحت تضم عدة مؤسسات متفرعة أهمها:

1. STE: شركة سونلغاز لنقل الكهرباء وتسيير المنظومة .

2. STG: شركة سونلغاز لنقل الغاز .

3. SPE: شركة سونلغاز لإنتاج الكهرباء .

4. SADEG: شركة سونلغاز لتوزيع الكهرباء والغاز .

وفي سنة 2006 تمت هيكلة وظيفة التوزيع إلى ستة أقطاب حسب النواحي، وهي:

• قطب التوزيع شمال شرق. (PDE).

• قطب التوزيع شمال وسط. (PDC).

• قطب التوزيع شمال غرب. (PDO).

• قطب التوزيع الجزائر العاصمة. (PDA).

• قطب التوزيع جنوب شرق. (PDSE).

• قطب التوزيع جنوب غرب. (PDSO).

بعد التقسيم الإداري لسنة 2019 والذي بموجبه أصبحت المنبعة ولاية مستقلة بذاتها بعد ان كانت جزء من ولاية غرداية ، أصبحت للولاية الجديدة وحدة مستقلة كموزع رئيسي ووحيد في المنطقة للكهرباء والغاز من بين 58 مديرية على مستوى الوطن. وتتمثل إمكانياتها في:

المطلب الثاني : إمكانيات مديرية التوزيع بالمنبعة

قامت المؤسسة باستغلال جميع الإمكانيات الضرورية للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من خلال وضع قوانين، مخططات وبرامج التنمية وتتمثل إمكانياتها في:

1- اليد العاملة:

إن اليد العاملة عرفت نوعا من الزيادة النسبية وهذا راجع إلى زيادة الطلب على المنتجات الكهربائية والغازية مما يستدعي تشغيل أكثر لليد العاملة، حيث تتكون اليد العاملة من حوالي 123 موظف لفرع سونلغاز التوزيع عبر كامل تراب الولاية حسب تقرير الشركة لفترة 2025/12/31 موزعين حسب التصنيفات التالية:

الجدول رقم (01): تصنيف عمال المديرية

إطارات	أعوان تحكم	أعوان تنفيذ
--------	------------	-------------

38	38	47
----	----	----

المصدر :مصلحة الموارد البشرية لمديرية التوزيع – المنبعة.

2- شبكة التوزيع

تتمثل في شبكة كهربائية وغازية تمتد على مستوى ولاية المنبعة بطول يقدر بـ 1723.79 كلم بالنسبة للكهرباء و 438.43 كلم بالنسبة للغاز حسب إحصائيات 2025/12/31.

وقد جهزت سونلغاز لهذه المهمة مقاطعات كهرباء وغاز من أجل السهر على تحسين الخدمة وضمان سرعة تدخل الأعوان المختصين في الصيانة في حالة حدوث عطب أو عارض طبيعي يحول دون التدفق العادي لخدمات التزود.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وتحدياتها

تتمثل أهداف مديرية التوزيع بالمنبعة في مجموعة متكاملة من بينها:

1- **أهداف مباشرة:** تسعى المؤسسة جاهدة إلى تحقيق نمو مستمر وبالتالي تحقيق أكبر ربح وضمان

الاستمرارية في المحيط الاقتصادي كباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى تحديد أنواع

السلع التي تشتريها المؤسسة والسعي إلى تحقيق المنفعة المكانية والزمنية

للزبائن، وإعادة النظر في توزيع الطاقة عبر الوطن وخاصة تراب الولاية وإنشاء خطوط جديدة والسعي إلى اختيار أحسن الطرق للتوزيع والتخزين وإعداد برامج الرقابة على مدى تحقيق الأهداف السابقة.

2- **أهداف غير مباشرة :** إلى جانب الأهداف المباشرة توجد أهداف غير مباشرة تساهم في تطوير

وتنمية الاقتصاد الوطني وبالتالي القضاء أو التقليل من حدة البطالة بالإضافة إلى أفاق تحديات

المستقبلية تشترطها المؤسسة من أجل الوصول إلى مبتغاها.

3- **أهداف تأمين الخدمات المسؤولة عنها نذكر منها:**

*صيانة عقلانية مع تحديد إمكانية التوسع والتوزيع.

*زيادة وتقسيم جغرافي حسن للنشاطات القاعدية لربط وتزويد مختلف المناطق بالكهرباء والغاز.

*تطوير شبكة التوزيع عبر كامل التراب الوطني.

4- **أهداف سياسية:** هي تدعيم العلاقات الدولية وتقوية أواصر حسن الجوار عن طريق دعم الدول

المجاورة بالكهرباء.

المطلب الرابع : مهام مديرية التوزيع بالمنبعة وبنيتها التنظيمية

تبرز مهام مديرية التوزيع وبنيتها التنظيمية كما يلي:

1- المهام:

مديرية التوزيع بالمنبعة واحدة من بين المؤسسات الوطنية الهامة نظر الأهمية الاقتصادية التي تتميز بها، ويتضح ذلك من خلال الدور الذي تقوم به والأهداف التي أنشأت من أجلها، ومن خلال الدور الذي تلعبه المؤسسة يترتب عليها عدة وظائف ومهام تجعلها تحافظ على مكانتها كموزع رئيسي ووحيد في المنطقة للكهرباء والغاز من بين 58 مديرية على مستوى الوطن .

من المهام الرئيسية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمنبعة نجد :

- * السهر على تمويل زبائنها بالطاقة الكهربائية والغاز 24 سا / 24 سا.
- * السهر على سلامة وأمن زبائنها وصيانة المعدات الخاصة بالكهرباء والغاز والقيام بعمليات المراقبة ليلا ونهارا.
- * القيام بحملات تحسيسية لتوعية الزبائن حول القيمة والمنفعة الحقيقية للكهرباء والغاز وكذا الأخطار الناجمة عن عدم مراعاة المقاييس والإجراءات الضرورية لتركيب المعدات .
- * إصلاح الأعطاب الناجمة عن خلل ما.
- * تزويد وربط الزبائن الجدد بشبكتي الكهرباء والغاز.
- * استقبال الزبائن والإصغاء لانشغالاتهم فيما يخص الخدمة العمومية.
- * العمل على تطوير وتوسيع الشبكات الكهربائية والغازية.

2- البنية التنظيمية لمديرية التوزيع بالمنبعة:

يتكون الهيكل التنظيمي العام للمديرية من:

1-2 -مدير التوزيع: يعين المدير من طرف المديرية العامة ليتولى إدارة الشركة وتسييرها كما

له نائب الذي تخول إليه مهمة التنشيط والتنسيق ومتابعة نشاطات المنظمة.

2-2 -مصلحة الموارد البشرية: تعدت نشأة سياسة الموارد البشرية وتؤمن مراقبة تخطيط وتطوير الموارد البشرية وتسهر على تنفيذها وكذا تطويرا لإصغاء والتركيز في ميدان العلاقات الاجتماعية المهنية وظروف العمل.

2-3 -مصلحة التنمية والاستراتيجية حول أشغال الكهرباء والغاز: مكلف بإعداد الدراسات والتحليل المستقبلية التي هي نفسها تعود إلى تزويد سونلغاز برؤية أفضل للمخاطر والفرص على المدى المتوسط والطويل وهي المكلفة بتحديد استراتيجيات التنمية والتوزيع في عدة مجالات.

2-4 بمصلحة الوسائل العامة: تعد وتقوم بتطبيق السياسة والتنظيم المتعلق بميدان وسائل البنية التحتية السيارات والوثائق التقنية والعملية وتقوم بدور الرقابة التنفيذية.

مصلحة الشؤون القانونية: وهي مصلحة مهمتها التمثيل القانوني للشركة أمام الهيئات القانونية والقضائية إضافة إلى علاقتها الوطيدة مع باقي الأقسام والمصالح داخل مؤسسة سونلغاز.

2-5 مصلحة التسيير والمعلوماتية: تحدد سياسة تنظيم وإدارة المنظمة وانجازا لدراسات المتعمقة بهيكل ونظم التسيير بالإضافة إلى إعداد واقتراح المخطط الإداري لمنظم الإعلامية والخطة المعلوماتية المناسبة.

2-6 مسؤول الاتصالات: مهمته أن يضع تحت الوحدات مجموع وسائل الاتصال الضرورية لتبادل المعلومات فيما بين المواقع البعيدة.

2-7 مصلحة دراسة واستغلال الكهرباء: مكلف بتسيير شبكة نقل الكهرباء وذلك لتأمين احتياجات التوزيع

2-8 مصلحة دراسة واستغلال الغاز: تموين المحطات الكهربائية ووحدات التوزيع والزبائن الصناعيين بالغاز الطبيعي الضروري لتلبية احتياجاتهم في أفضل ظروف التسيير نوعية الخدمة، الأمن التكلفة.

2-9 مصلحة العلاقات التجارية: تعد السياسة التجارية للمنظمة تتابع وتقيم تطبيقها كما تقوم بتنشيط الشبكة التجارية بعد قواعد ونظم المعلومات المتعمقة بالعلاقات وبتسيير الزبائن الصناعيين والحسابات الكبيرة لتساهم في انجاز دراسات التعريفات والأسعار.

2-10 مصلحة البحث والتطوير: مكلف بالدراسات والبحوث التطبيقية والخبرات من أجل تحسين قابلية الفعالية والأمنية للمنشآت والبيئة وكذلك تقوم بإنجاز الدراسات للاستعمال العقلاني للطاقة.

11-2 - مصلحة الأمن الداخلي: مسئول عن توفير الأمن الداخلي للمؤسسة وضمان الأمن والاستقرار

في العمل.

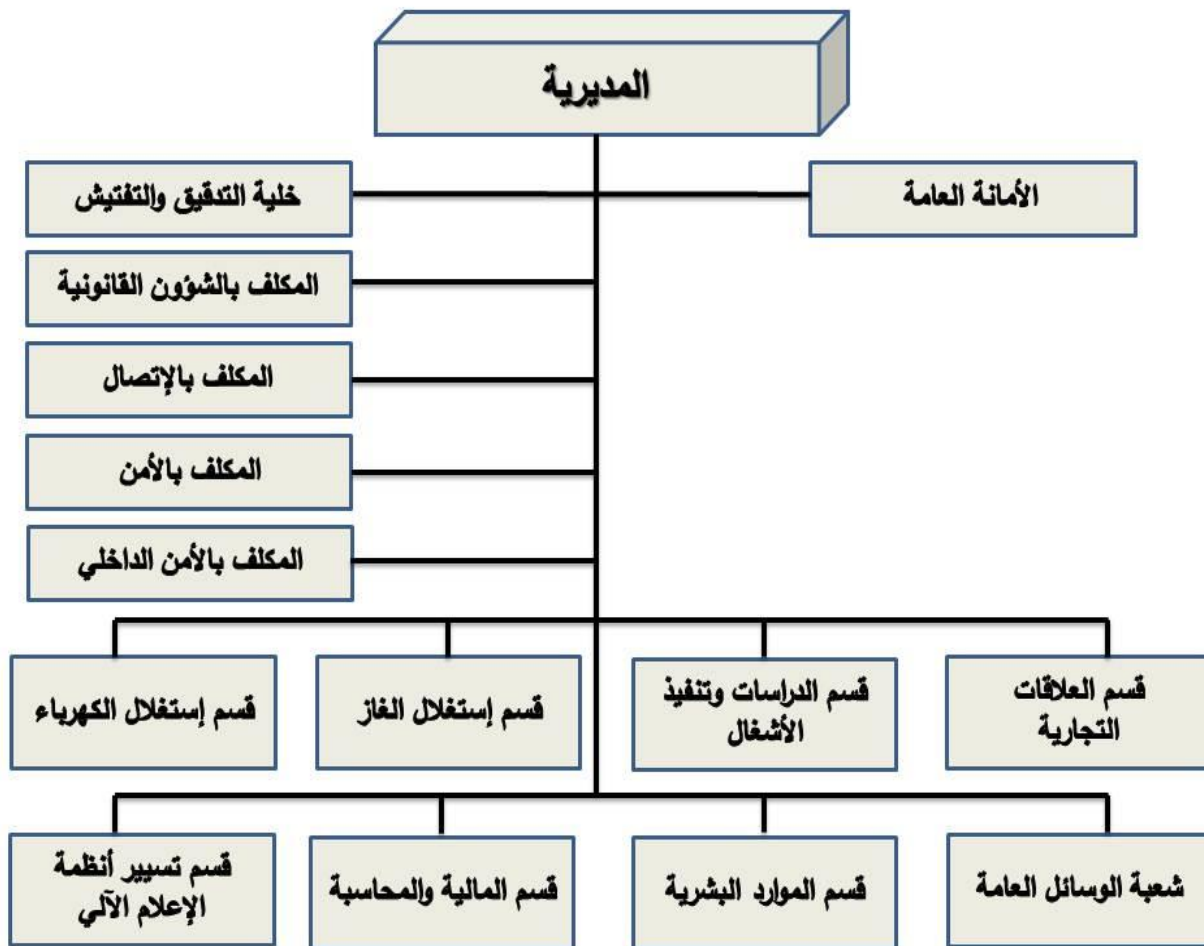
12-2 - مصلحة الإدارة والصفقات: يهتم هذا القسم بالإشراف على إدارة الصفقات المتعلقة

باستثمارات للشركة

13-2 - مصلحة المالية والمحاسبة: هذا القسم مسئول عن تحصيل الإيرادات وصرف النفقات

المتعلقة بالمديرية.

الشكل رقم: (01) يمثل الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمنبعة.

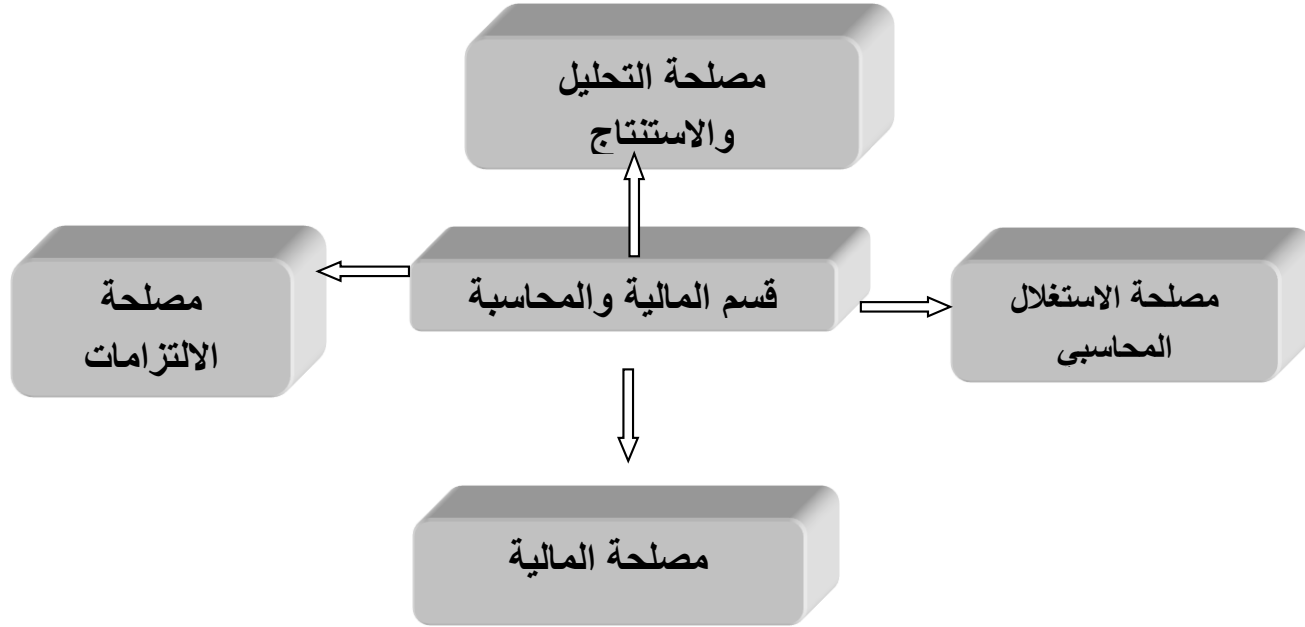


المصدر: وثائق داخلية خاصة بشركة سونلغاز.

وسنركز في بحثنا هذا على قسم المالية والمحاسبة تعتبر هذه المصلحة من المصالح التي لها علاقة مباشرة مع مختلف الأقسام والمصالح في المديرية كونها تشرف على مراقبة كل ما يجري بالداخل ومطابقته

لمعايير وقواعد التسيير القيام بإعداد الميزانية السنوية للمديرية بالإضافة إلى مختلف الوظائف داخل قسم المالية والمحاسبة

الشكل رقم (02) الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة.



المصدر: وثائق داخلية خاصة بشركة سونلغاز.

ومن مهام هذه المصلحة نذكر:

- * إعداد وتحليل جدول النتائج الشهرية المحققة من طرف جميع أقسام المديرية بالمقارنة مع الالتزامات المتفق عليها في عقد التسيير.
- * متابعة جميع الانجازات الخاصة على مستوى البرنامج المالي الاستثماري الممنوحة للمديرية من حيث التزامات التنفيذ والمصاريف.
- * منح تأشيرة قسم المالية والمحاسبة عن كل التزام أو نشاط استثماري مبرمج مع الغير قبل القيام بتنفيذ الأشغال.
- * القيام بعمليات التسيير والرقابة على ما يجري من أعمال داخل المصلحة والتنسيق بين مختلف مصالح القسم.

المبحث الثاني: تحليل مالية مؤسسة سونلغاز المنیعة

المطلب الأول : عرض الميزانية المالية بمؤسسة سونلغاز المنیعة

(1) الميزانية (جانب الأصول)

الجدول رقم (02): الميزانية (جانب الاصول) للسنوات 2022 و2023 و2024

(الوحدة: مليون دج)

2024	2023	2022	الأصول (ACTIF)
		الصافي	
			الأصول غير الجارية
			فارق القيمة المكتسبة - السمعة (إيجابي أو سلبي):
			قيم ثابتة غير مادية
			منها: المصاريف الثابتة للتطوير
			قيم ثابتة لمادية
576	0.8	0	هياكل وعتاد وتجهيزات
54	38	2	-أصول ثابتة مادية أخرى:
4775	2234	671	قيم ثابتة قيد الانجاز
			الأصول المالية:
			سندات مكافئة - مؤسسات مساهمة
			سندات مساهمة وما يلحق بها من قروض
			ثبانات مساهمة أخرى
			سلفات واصلول أخرى غير جارية
			حسابات ربط
5406	2274	673	إجمالي الأصول غير الجارية :
			الأصول المتداولة
0	0	0	المخزونات والمخزونات الجارية
			المدينون والأرصدة المستحقة:

10626	8063	345	- العملاء:
0	0	0	حقوق على الشركات التابعة للمجمع
137	308	361	مدينون اخرون
472	32	122	الضرائب
			النقدية وما في حكمها:
			- توظيفات أصول مالية متداولة أخرى
111	41	148	خزينة الاصول
11348	8445	976	إجمالي الأصول المتداولة:
16755	10719	1650	إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق (01)

(2) الميزانية (جانب الخصوم):

الجدول رقم (03): الميزانية (جانب الخصوم) للسنوات 2022 و2023 و2024

(الوحدة: مليون دج)

2024	2023	2022	
	-	-	رأس المال الخاص
-	-	-	رأس المال غير المطلوب
-	-	-	العلاوات والاحتياطيات
0	0	0	النتيجة الصافية
3588	1505	835	حسابات الربط
3588	1505	835	مجموع الاموال الخاصة
-	-	-	الديون الطويلة
26	12	10	القروض والديون المالية
-	-	-	ديون غير جارية أخرى
1646	451	60	المؤونات المخصصات والإيرادات المؤجلة

1673	464	71	مجموع الديون الطويلة
-	-	-	مجموع الاموال الدائمة
-	-	-	الخصوم الجارية :
3192	1063	430	الموردون والحسابات المرتبطة
24	444	197	الضرائب
0	0	0	ديون على شركات المجمع ومساهمين
8275	7241	-	ديون اخرى
0	0.1	0.1	خزينة الخصوم
11492	8749	743	مجموع الخصوم الجارية
16755	10719	1650	إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق (02)

1- إعداد الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم(04) : الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2022و2023و2024

(الوحدة: مليون دج)

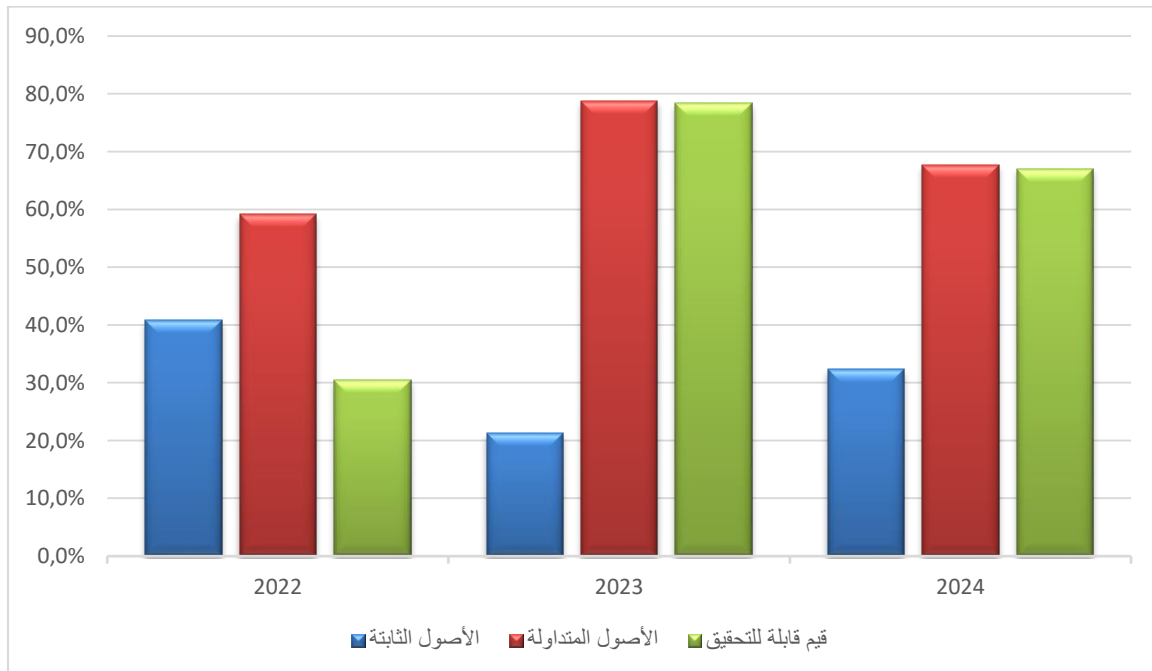
(1) الأصول:

2025		2024		2022		السنوات /الأصول
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	

32.26%	5406	21.21%	2274	40.78%	673	الأصول الثابتة
67.72%	113	78.78%	8445	59.15%	976	الأصول المتداولة
%	0	%	0	%	0	قيم الإستغلال
67.05%	11235	78.39%	8403	30.48%	503	قيم قابلة للتحقيق
0.66%		0.38%	41	8.96%	148	قيم جاهزة
%100	16755	%100	10719	%100	1650	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق (01)

الشكل رقم (03) : التمثيل البياني للميزانية المختصرة - جانب الأصول



الجدول رقم(05) الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2022 و2023 و2024.

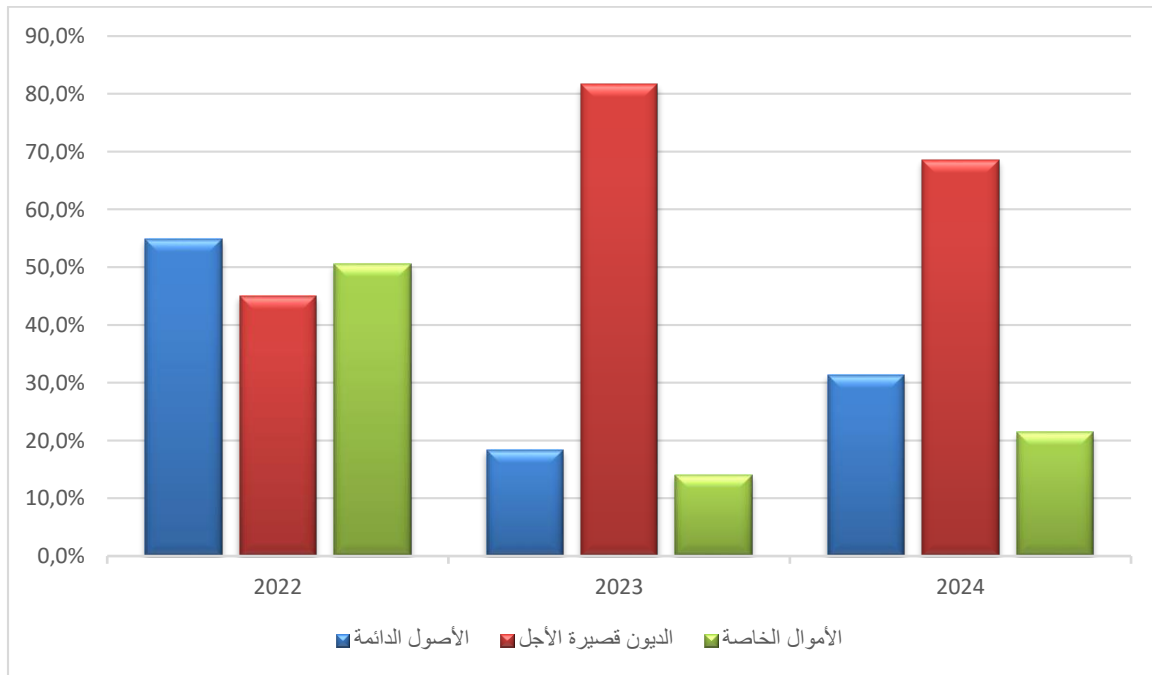
(الوحدة: مليون دج)

(2) الخصوم:

2024		2023		2022		السنوات / الخصوم
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	
31.39%	5261	18.36%	1969	54.90%	906	الأصول الثابتة
21.41%	3588	14.04%	1505	50.60%	835	الأموال الخاصة
9.98%	1673	4.32%	464	4.3%	71	الديون الطويلة
68.58%	11492	81.6%	8749	45.03%	743	الديون القصيرة
100%	16755	100%	10719	100%	1650	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق (02)

الشكل رقم (04) : التمثيل البياني للميزانية المختصرة - جانب الخصوم



2- حساب النتائج حسب الطبيعة:

الجدول رقم (06): حسابات النتائج حسب الطبيعة للسنوات 2022 و2023 و2024

(الوحدة: مليون دج)

2024	2023	2022	
2072	1178	1058	المبيعات والمنتجات الملحقة:
-	-	-	تغير المخزون من المنتجات التامة الصنع وتحت الإنجاز:
-	-	-	الإنتاج المثبت (المُرسل):
-	-	00	إعانات الاستغلال:
2072	1178	1058	I- الإنتاج خلال السنة:
-3	-6	-1	المشتريات المستهلكة:
-728	-226	-116	الخدمات الخارجية والمصاريف الأخرى:
-1657	-1796	-1823	II- الاستهلاك خلال السنة:
414	-618	-765	III- القيمة المضافة التشغيلية (I - II):
-224	-196	-207	أجور ومرتبات:
-0.05	-16	-12	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة:
190	-831	-985	IV- الفائض الإجمالي للتشغيل:
1695	0.1	0.1	إيرادات تشغيلية أخرى:

-5	-3	-3	أعباء تشغيلية أخرى:
-158	-49	-145	مخصصات الاهتلاك، المؤونات وخسائر القيمة:
48	83	-	استردادات خسائر القيمة والمؤونات:
1769	-800	-1134	V- النتيجة التشغيلية:
-	-	-	الإيرادات المالية:
-	-	-	الأعباء المالية:
-	-	-	VI- النتيجة المالية:
1769	-800	-1134	VII- النتيجة العادية قبل الضرائب (V + VI):
-	-	-	الضرائب المستحقة على النتائج العادية:
-	-	-	الضرائب المؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية:
3815	1262	1053	إجمالي إيرادات الأنشطة العادية:
-2046	-2063	-2187	إجمالي أعباء الأنشطة العادية:
1769	-800	-1134	VIII- النتيجة الصافية من الأنشطة العادية:
-	-	-	عناصر استثنائية (الإيرادات) (يُحدد):
-	-	-	عناصر استثنائية (الأعباء) (يُحدد):
-	-	-	IX- النتيجة الاستثنائية:
1769	-800	-1134	X- النتيجة الصافية للسنة المالية:

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق (03)

المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات والنسب المالية

1- المؤشرات المالية:

1-1-مختلف رأس المال العامل:

الجدول رقم (07): حساب رأس المال العامل FR (الوحدة: مليون دج)

البيان	2022	2023	2024
الأصول الجارية	976	8445	11348
الخصوم الجارية	743	8749	11492
رأس المال العامل	233	-304	22480
الأموال الخاصة	835	1505	3588
الأصول الثابتة	673	2274	5406
رأس المال العامل الخاص	162	-769	-1808

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل خلال سنتي (2022) و(2024) موجب، حيث بلغ في سنة 2022 حوالي 233 مليون دج ، وفي سنة 2024 حوالي 2840 مليون دج، وهذا يدل على أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جزء من أصولها الثابتة بأموال دائمة، وهذا مؤشر إيجابي يعكس هامش أمان مالي وقدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل.

بينما نلاحظ أن رأس المال العامل سالب خلال سنة 2023 حيث بلغ -304 مليون دج، وهذا يدل على أن المؤسسة عجزت عن تمويل أصولها الثابتة بأموال دائمة، مما اضطرها إلى الاعتماد على الخصوم الجارية لتمويل جزء من الأصول الثابتة، وهو ما يشكل خطراً على التوازن المالي للمؤسسة.

كما نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل ارتفعت بشكل ملحوظ في سنة 2024 مقارنة بسنة 2022، ويعكس ذلك تحسن الوضعية المالية للمؤسسة وقدرتها على تغطية احتياجاتها التمويلية.

وبين كذلك أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة بالكامل، وبالتالي فإن المؤسسة تعتمد جزئياً على الديون طويلة الأجل لتمويل استثماراتها، مما يقلل من الاستقلالية المالية للمؤسسة.

الجدول رقم (08): حساب رأس المال العامل الاجمالي

(الوحدة: مليون دج)

رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة

السنة	2022	2023	2024
مجموع الأصول	1650	10719	16755
الأصول الثابتة	673	2274	5406
رأس المال العامل الاجمالي	977	8445	11349

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن رأس المال العامل الاجمالي سجل قيماً موجبة ومتزايدة خلال سنوات الدراسة، حيث انتقل من 977 مليون دج سنة 2022 إلى 8445 مليون دج سنة 2023 ثم إلى 11349 مليون دج سنة 2024.

هذا الارتفاع يدل على أن المؤسسة استطاعت توفير فائض من الموارد المالية بعد تغطية الأصول الثابتة، وهو ما يعكس تحسن قدرتها على تمويل نشاطها الجاري ومواجهة التزاماتها قصيرة الأجل. كما أن استمرار تحقيق قيم موجبة لرأس المال العامل الخام يعتبر مؤشراً إيجابياً على وجود توازن مالي جيد وتحسن في الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (09): حساب رأس المال العامل الخاص

(الوحدة: مليون دج)

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

السنة	2022	2023	2024
الأموال الخاصة	835	1505	3588

5406	2274	673	الأصول الثابتة
-1818	-769	162	FRP

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال نتائج رأس المال العامل الخاص أن المؤسسة في سنة 2022 حققت فائضاً في الأموال الخاصة بعد تغطية الأصول الثابتة، مما يدل على وجود هامش أمان مالي. أما في سنتي 2023 و2024 فقد سجل رأس المال العامل الخاص قيماً سالبة، وهذا يعني أن الأموال الخاصة لم تعد كافية لتغطية الأصول الثابتة، مما يشير إلى اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل خارجية وانخفاض قدرتها الاستقلالية المالية.

الجدول رقم (10): حساب رأس المال العامل الاجنبي

(الوحدة: مليون دج)

رأس المال العامل الاجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

السنة	2022	2023	2024
مجموع الخصوم	1650	10719	16755
الأموال الخاصة	835	1505	3588
رأس المال العامل الاجنبي	815	9214	13167

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ أن رأس المال العامل الاجنبي موجب خلال السنوات الثلاث محل الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن مالي جيد، حيث استطاعت تغطية الأصول الثابتة بالإضافة إلى توفير فائض يساهم في تمويل الأصول المتداولة، مما يعكس تحسن الوضعية المالية للمؤسسة وقدرتها على مواجهة التزاماتها بشكل جيد.

2- النسب المالية:

الجدول رقم (11): حساب نسب المردودية

(الوحدة: مليون دج)

2024	2023	2022	
1769	-	-	النتيجة الاجمالية قبل طرح الابعاء المالية
11348	8445	976	مجموع الأصول
15%	-	-	المردودية الاقتصادية
1769	-	-	النتيجة الاجمالية قبل طرح الابعاء المالية
3588	1505	835	الاموال الخاصة
49%	-	-	المردودية المالية
0+(1769)	0+(-800)	0+(1143-)	(النتيجة الاجمالية قبل طرح الابعاء المالية+فوائد
0+(3588)	0+(1505)	0+835	الديون المالية)
			(الاموال الخاصة +الديون المالية)
49%	-	-	مردودية الاموال الدائمة

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال الجدول نسب المردودية أن هناك كثير من الحسابات السالبة وبالتالي لا يمكن حساب تلك النسب وفي سنة 2022 و2023، ونلاحظ ايضا أن فوائد الديون المالية غير موجودة، وبالتالي لدينا الا سنة 2024 التي فيها نسبة المردودية.

الجدول رقم (12): حساب الاحتياج في رأس المال العامل BFR

(الوحدة: مليون دج)

2024	2023	2022	البيان
11237	8404	828	الأصول الجارية – خزينة الأصول
11492	8748.9	742.9	الخصوم الجارية – خزينة الخصوم
-255	-344.9	85.1	الاحتياج في رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل كانت موجبة في 2022 (85.1 مليون دج)، مما يعني أن المؤسسة كانت بحاجة لتمويل دورتها الاستغلالية.

لكن في سنتي 2023 و 2024 أصبح الـ BFR سالباً (-344.9 و -255 على التوالي). هذا مؤشر مالي جيد جداً (BFR) سالب يمثل مورداً مالياً، ويعني أن ديون الاستغلال (كالموردين) تغطي بالكامل وتفيض عن أصول الاستغلال (كالمزائن والمخزون)، مما يولد سيولة إضافية للمؤسسة.

الجدول رقم (13): حساب الخزينة TR

(الوحدة: مليون دج)

2024	2023	2022	البيان
22840	-304	233	رأس المال العامل
-255	-344.9	85.1	احتياجات رأس المال العامل
23095	40.9	147.9	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين

الخزينة الإجمالية للمؤسسة موجبة طوال فترة الدراسة، حيث انخفضت من 147.9 في 2022 إلى 40.9 في 2023، ثم شهدت قفزة هائلة جداً في عام 2024.

الخزينة الموجبة تعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي تام، حيث أن رأس المال العامل (FRG) كافٍ لتغطية احتياجات رأس المال العامل (BFR)، ويفيض ليكون سيولة نقدية جاهزة في الخزينة لمواجهة أي طوارئ.

الجدول رقم (14): حساب نسب الرفع المالي

(الوحدة: مليون دج)

النسبة	2022	2023	2024
الديون	814	9213	13165
الاصول	1650	10719	16755
نسبة الاستدانة	0.493	0.859	0.785
د ق الاجل	743	7849	11492
الاصول	1650	10719	16755
نسبة الديون قصيرة الأجل	0.45%	0.816%	%0.68
د ط الاجل	71	464	1673
الاصول	1650	10719	16755
نسبة الديون طويلة الأجل	0.043%	0.04%	0.09%
الاصول	1650	10719	16755
الديون	814	9213	13165
نسبة الملاءة العامة	2.027%	1.163%	1.272%
الاموال الدائمة	906	1969	5261
أصول ثابتة	673	2274	5406
نسبة التمويل الدائم	1.346%	0.865%	0.97%

3588	1505	835	الامول الخاصة
5406	2274	673	أصول ثابتة
0.663%	0.661%	1.240%	نسبة التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطالبتين

نسبة الاستدانة الإجمالية نلاحظ ارتفاعاً حاداً في نسبة المديونية، حيث انتقلت من 0.49 (49%) في 2022 إلى 0.85 (85%) في 2023، لتبقى مرتفعة عند 0.78 (78%) في 2024. هذا يعني أن أكثر من ثلاثة أرباع أصول المؤسسة ممولة عن طريق الديون.

هيكّل الديون يتبين أن الغالبية الساحقة من هذه الديون هي "ديون قصيرة الأجل" (نسبتها بلغت 0.81 و 0.68 من إجمالي الأصول في 24/23). الاعتماد المفرط على الديون قصيرة الأجل لتمويل نشاط المؤسسة يضعها تحت ضغط سداد مستمر ويرفع من مخاطر الإعسار المالي.

الجدول رقم (15): حساب نسب السيولة

(الوحدة: مليون دج)

2024	2023	2022	نسب السيولة
11348	8445	976	الأصول الجارية
11492	8749	743	ديون قصيرة الاجل
0.98%	0.96%	1.31%	السيولة العامة

(الاصول الجارية - المخزون)	976	8445	(0.2 -11348)
ديون قصيرة الاجل	743	8749	11492
السيولة المختصرة	1.31%	0.96%	0.98%
القيم الجاهزة	148	41	111
ديون قصيرة الاجل	743	8749	11492
السيولة الجاهزة	0.19%	0.004%	0.0096%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة العامة خلال الفترة المدروسة لسنة 2022 بلغت 1.31 وهي أكبر من 1، أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزامات القصيرة الأجل، وتتوفر على هامش أمان جيد في السيولة، أي توازن مالي جيد.

أما بالنسبة لسنتي 2023 و 2024 فنلاحظ أن نسبة السيولة العامة بلغت 0.96 و 0.98 وهي أقل من 1، وهو مؤشر غير مريح، مما يعني وجود نقص في الأصول المتداولة مقارنة بالخصوم الجارية، وقد تواجه المؤسسة صعوبات في تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

(1) نسبة السيولة المختصرة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هذه النسبة تتراوح بين 0.98 خلال سنوات الدراسة، وهي نسبة غير مرضية، فهذا يعني أن المؤسسة في حالة عدم تمكنها من بيع مخزونها قد لا تستطيع تغطية التزاماتها القصيرة الأجل فوراً.

(2) نسبة السيولة الجاهزة

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل اعتماداً على الأموال الجاهزة المتوفرة لديها، وتتراوح هذه النسبة بين 0.2 إلى 0.3، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحتفظ بالقدر الكافي من السيولة الجاهزة لتغطية التزاماتها الحالية، كما يسمح لها بمواجهة بعض الظروف الطارئة، وهذا يدل على أن المؤسسة تحتاج إلى تحسين حجم السيولة الجاهزة وتدعيمها لتفادي أي عجز في تسوية استحقاقاتها.

الجدول رقم (16):حساب نسب التمويل الدائم

(الوحدة: مليون دج)

نسب المديونية	2022	2023	2024
الاصول الدائمة	906	1969	5261
الاصول الثابتة	673	2274	5406
نسبة التمويل الدائم	1.34%	0.86%	0.97%
الاموال الخاصة	835	1505	3588
الاصول الثابتة	673	2274	5406
نسبة التمويل الخاص	1.24%	0.66%	0.66%
مجموع الديون	814	9213	13165
مجموع الخصوم	743	8749	11492
نسبة التمويل الخارجي	1.095%	1.05%	1.14%
الاموال الخاصة	835	1505	3588
مجموع الديون	814	9213	13165
نسبة الاستقلالية	1.02%	0.16%	0.27%

المصدر: من إعداد الطالبتين

(1) نسبة التمويل الدائم

نلاحظ في سنة 2024 أن نسبة التمويل الدائم هي 1.34 أي:

$$k > 1$$

مما يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بأموال دائمة تغطي الأصول الثابتة وتحقق فائضاً لتمويل الأصول المتداولة، وهي وضعية مريحة.

أما بالنسبة لسنة 2023 فإن النسبة أقل من 1، وهذا يعني أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة بأموال دائمة، مما يعبر عن صعوبة في تمويل الأصول الثابتة عند تراجع السيولة وارتفاع الديون.

(2) نسبة التمويل الخاص

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الخاص لسنة 2022 أكبر من 1، وهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بأموالها الخاصة ويوجد فائض يستغل لتمويل جزء من الأصول المتداولة (رأس المال العامل).

أما بالنسبة لسنة 2023 فإن النسبة أقل من 1، وهذا يدل على أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة بأموالها الذاتية.

(3) نسبة التمويل الخارجي

نلاحظ ارتفاع هذه النسبة تدريجياً خلال سنوات الدراسة، وهذا يبين أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي بصورة كبيرة مع زيادة القروض.

(4) نسبة الاستقلالية المالية

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية خلال سنة 2022 تفوق 1، وهي نسبة جيدة تدل على أن المؤسسة مستقلة مالياً أما بالنسبة لسنة 2023 و2024 فالنسبة أقل من 1، وهي نسبة سيئة، وهذا يدل على أن المؤسسة غير مستقلة مالياً.

الجدول رقم (17): حساب نسب دورة الأصول (الوحدة: مليون دج)

نسب النشاط	2022	2023	2024
معدل دوران الأصول الجارية	1058/ 976	1178/ (8445+976)/2	2072/ (11348+8445)/2
	1.08%	0.25%	0.2%
معدل دوران الأصول الثابتة	1058/ 673	1178/ (2274+673)/2	2072 (5406+2274)/2
	1.61%	0.79%	0.53%
معدل دوران اجمالي الأصول	1058/ 1650	1178/ (10719+1650)/2	2072 (16755+10719)/2
	0.64%	0.19%	0.15%

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ تراجعاً حاداً ومستمراً في جميع نسب النشاط (معدل دوران الأصول الجارية، معدل دوران الأصول الثابتة، ومعدل دوران إجمالي الأصول) من 2022 إلى 2024.

على سبيل المثال، انخفض معدل دوران إجمالي الأصول من 0.64% إلى 0.15% هذا يدل على أنه بالرغم من التضخم الكبير في حجم أصول المؤسسة، إلا أنها لم تقابلها زيادة موازية في المبيعات، مما يعكس انخفاضاً في كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها لتوليد الإيرادات خلال السنتين الأخيرتين.

الجدول رقم (18): حساب معدل دوران الزبائن

(الوحدة: مليون دج)

البيان	2022	2023	2024
--------	------	------	------

2072	1178	1058	رقم الأعمال
10626	8063	345	الزبائن والحسابات المماثلة
0.19	0.14	3.06	معدل دوران الزبائن

المصدر: من إعداد الطالبتين

يتبين من الجدول أن معدل دوران الزبائن عرف تناقصاً تدريجياً خلال سنوات الدراسة (من 3.06 إلى 0.14 ثم 0.19)، وهو ما يدل على انخفاض قدرة المؤسسة على تحصيل مستحقاتها من الزبائن، وتقليص في كفاءة سياسة التحصيل.

الجدول رقم (19): حساب معدل دوران الموردين

(الوحدة: مليون دج)

2024	2023	2022	البيان
3	6	1	المشتريات
3192	1063	430	الموردون والحسابات المماثلة
0.009	0.005	0.002	معدل دوران الموردين

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

نلاحظ أن معدل دوران الموردين منخفض جداً وشبه معدوم في سنة 2022، ثم ارتفع نسبياً في سنة 2024 (إلى 0.009)، مما يدل على تغير سياسة المؤسسة وتأخرها في تسديد مستحقات الموردين خلال فترة الدراسة (زيادة الاعتماد على الموردين كأداة تمويل مجانية).

الجدول رقم (20):حساب نسب الربحية

(الوحدة: مليون دج)

البيانات	2022	2023	2024
النتيجة العادية قبل الضرائب	-1134	-800	1769
رقم الأعمال	1058	1178	2072
نسبة ربحية النشاط	-	-	0.85%
النتيجة العادية قبل الضرائب	-1134	-800	1769
الأموال الخاصة	835	1505	3588
نسبة ربحية الأموال الخاصة	-	-	49%
النتيجة العادية قبل الضرائب	-1134	-800	1769
مجموع الأصول	1650	10719	16755
نسبة ربحية الأصول	-	-	0.10%

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب الربحية (نسبة ربحية الأصول، نسبة ربحية الأموال الخاصة، نسبة ربحية النشاط) سادت خلال سنوات الدراسة (مرتفعة/ضعيفة)، وهذا يدل على أن المؤسسة تواجه صعوبات كبيرة في أدائها الاقتصادي والمالي والتجاري، وهذا راجع إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة لديها. يمكن أن يكون ذلك نتيجة عدم العمل مثل إدارة غير فعّالة.

كما نلاحظ أيضاً أن كل نسب الربحية موجبة، وهذا راجع إلى القوة التضامنية التجارية والمالية للمؤسسة، ويشير كذلك أن المؤسسة تستغل مواردها وأموالها بشكل أمثل.

المبحث الثالث : دور مخرجات التحليل المالي في تحسين الاداء المالي في مؤسسة مديرية التوزيع بالمنبعة

سننتظر في هذا المبحث إلى دور النتائج المتحصل عليها في التحليل المالي والتعرف على مختلف الوظائف المرتبطة و المتممة في المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول :التحليل المالي كان ركيزة لوظائف التسيير في المؤسسة محل الدراسة

تتمثل المهمة الأساسية التحليل المالي في مساعدة المسؤولين العمليين والإدارة العامة في التحكم بشكل جيد في تسيير نشاطاتهم وتحقيق أهدافهم من خلال سيرورة عمليات قائمة على وضع الميزانيات وتعتبر الميزانيات التقديرية أحد أهم الأدوات التقليدية لمراقبة التسيير والتي تهتم بوضع خطة تقديرية لمختلف الأنشطة في المؤسسة ومحاولة مراقبة تطبيقها، وخطط العمل بغرض تحقيق أهداف كمية ومحددة كما يقوم المحلل المالي بمتابعة النتائج وتحديد الانحرافات ومساعدة المسؤولين على شرح أسبابها ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة ومن خلال البحث وجدنا أن مهمة التحليل المالي في مؤسسة سونلغاز – مسندة إلى قسم المالية والمحاسبة اعتمادا على عقد التسيير الموقع بين مدير التوزيع وبين المدير العام للشركة والخاص بتجسيد البرنامج الاستثماري .

1- **عقد التسيير plan d'engagement**: هو وثيقة تبين التزامات المديرية خلال السنة الجارية والأهداف المقرر إنجازها وتحقيقها حيث تستلم مديرية التوزيع بالمنبعة سنويا عقد التسيير مقترح من طرف المديرية العامة للتوزيع وقد تم اقتراحه بناء على النتائج المحققة خلال السنوات السابقة وكذا اقتراحات مختلف مصالح وأقسام مديرية التوزيع بالمنبعة.

ويشمل عقد التسيير جملة من الأهداف موزعة على كل الأقسام حسب التخصص وقد تكون هذه الأهداف كمية مثل: عدد الزبائن، حجم المبيعات، عدد شكاوى الزبائن...إلخ.

كما يمكن أن تكون أهداف نوعية مثل: تحسين نوعية الخدمة، ضمان استمرارية التمويل بالكهرباء والغاز... إلخ .

2- **البرنامج الاستثماري le programme d'investissement**: يتمثل في الاحتياجات المالية التي تحتاجها مديرية التوزيع بالمنبعة DDE من أجل تنفيذ برنامجها الاستثماري للسنة المعنية

حيث يتم اقتراحه من طرف المديرية في نهاية السنة وإرساله لناحية التوزيع من أجل الدراسة والتحليل والموافقة.

3-مراقبة التسيير : تلعب هذه دورا مهما داخل مديريةية التوزيع بالمنبعة DDE كونها أداة لتحقيق الأهداف وضمان الاستمرارية وهذا من خلال:

- 1- الحرص على تحقيق الأهداف المسطرة وفق عقد التسيير المعتمد.
- 2- السعي إلى تحقيق نتائج إيجابية من خلال تعظيم الإيرادات والتحكم في التكاليف بطرق عقلانية.
- 3- العمل على إعطاء انطباع جيد للشركة عند الزبائن.
- 4- ضمان استمرار تمويل الزبائن وتلبية حاجاتهم.
- 5- الحرص على تحسين نوعية الخدمات ومواكبتها لتطلعات العملاء.
- 6- العمل على توسيع نطاق الشبكة الكهربائية والغازية لتشمل مساحة أكبر.
- 7- السعي اكتشاف الأخطاء والانحرافات والقيام بإجراءات تصحيحية وفق المعايير والقواعد القانونية.
- 8- تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة للمجتمع تماشيا مع التوجه العام للدولة.

المطلب الثاني: توظيف مخرجات التحليل المالي في دعم الوظائف التقنية في مديريةية التوزيع بالمنبعة

توظف مخرجات التحليل المالي في تنشيط الجانب التقني ايضا ونذكر منها :

1- بعد استلام عقد التسيير وتحديد غلاف البرنامج الاستثماري وإرسال نسخ منهما إلى أقسام مديريةية التوزيع لتنطلق عملية المتابعة المستمرة وهذا من أجل ضمان الأداء الجيد ويكون ذلك تحت إشراف مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير BCG ثم تليها عملية التنفيذ علما أن النشاط الرئيسي للمديرية ينحصر في توزيع الكهرباء والغاز.

2- بعد تلقي الكهرباء من محطات كهربائية بتوتر مرتفع 200 كيلو فولط تقوم بنقله عن طريق مسير شبكات نقل الكهرباء STE إلى محولات ليتم تحويله توتر أقل 60 كيلو فولط ثم إلى 30 كيلو فولط ثم إلى 10 كيلو فولط وأخيرا إلى توتر منخفض 220 فولط يوجه إلى المستهلك النهائي للاستخدام اليومي هذا بالنسبة للكهرباء.

3- أما بالنسبة للغاز فإن شركة سوناطراك تقوم بإنتاجه وتتكفل بنقله عن طريق قنوات التوزيع بضغط بقوة 70 بار حيث تقوم شركة سونلغاز بشرائه ونقله عن طريق مسير شبكات نقل الغاز STG وتحويله لقوة ضغط مخفضة بقيمة 4 بار ثم إلى 30 ميلي بار ثم يحول إلى 21 ميلي بار ليتم توزيعه للمستهلك النهائي.

4- يخضع تنفيذ أي مشروع استثماري بمديرية التوزيع إلى بعض الشروط وهي:

- أن يكون المشروع مسجلا ضمن البرنامج الاستثماري.

-أن يكون له غلاف مالي مخصص يكفي لإنجازه.

-أن يتم حصول المشروع على تأشيرة الإنفاق (Visa Dépence) .

-أن يتم مراقبة المشروع من قبل مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير.

تتنوع المشاريع الاستثمارية حسب البرامج وحسب الجهة الممولة للمشروع وتنقسم هذه البرامج إلى:

1- برنامج ربط الزبائن الجدد RCN ويكون تمويل المشروع ثنائي يشمل كل من الزبون ومؤسسة سونلغاز.

2- برامج الدولة PE ويكون تمويل المشروع من طرف الدولة.

3- البرنامج الخاص بشركة سونلغاز PP حيث يتم تمويل المشروع من طرف شركة سونلغاز منفردة.

وسنلخص الصيغ الثلاثة لبرامج الاستثمار وفق الجداول التالية:

أولا برنامج ربط الزبائن الجدد RCN وهي مشاريع ثنائية التمويل:

الجدول رقم (21): يضم برنامج المشاريع ثنائية التمويل

رقم المشروع	إسم المشروع	مدة المشروع
-------------	-------------	-------------

سنتين	ربط الزبائن الجدد	CA 62
سنتين	بالكهرباء (ELEC)	CA 63
	ربط الزبائن الجدد بالغاز (GAZ)	

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة -مصلحة ربط الزبائن الجدد RCN

حيث يتم تمويل هذا البرنامج بصفة ثنائية حيث يسد الزبون نسبة 75% من قيمة المشروع على أن تغطي شركة سونلغاز ما قيمته 25% مع الحرص على انجاز المشروع في الآجال المحددة ليتم إغلاق البرنامج. ثانيا برنامج خاص بشركة سونلغاز PP ممول بنسبة 100% :

الجدول رقم (22): يمثل المشاريع الممولة كلياً من طرف مديرية توزيع سونلغاز

رقم المشروع	إسم المشروع	مدة المشروع
CA 43	توسيع شبكة الكهرباء	سنة واحدة
CA 71	إستبدال شبكة الكهرباء	سنة واحدة
CA 52	إستبدال شبكة الغاز	سنة واحدة
CA 72	استبدال المعدات الغازية	سنة واحدة

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة -قسم إدارة الصفقات

في هذا النوع من المشاريع شركة سونلغاز ممثلة في مديرية التوزيع بالمنبعة هي من تتكفل بتمويل المشاريع منفردة بحيث أن الهدف من انجاز هذا النوع من البرامج هو تحسين نوعية الخدمات من خلال تهيئة واستبدال الشبكات الكهربائية والغازية ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال ويمتاز هذا البرنامج بمدة حياة قصيرة محصورة في سنة واحدة وهذا حرصاً من الشركة على تنفيذ برامجها في أقصر مدة ممكنة.

ثالثاً برامج الدولة PE المشاريع الممولة من طرف الدولة.

الجدول رقم (23): يمثل المشاريع الممولة من طرف الدولة

رقم المشروع	إسم المشروع	مدة المشروع
CA 61	الكهرباء الريفية	سنتين
CA 62	توصيلات جدد للكهرباء	سنتين
CA 63	توصيلات جدد للغاز	سنتين
CA 64	أشغال التوزيع العمومي	سنتين

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة -قسم إدارة الصفقات

يتميز هذا النوع من المشاريع في عملية انجازها تعتمد مديرية التوزيع بالمنبعة على استخدام لوحة القيادة كأداة لمراقبة تقدم الأشغال بصفة شهرية.

تجدر الإشارة إلى أن مديرية التوزيع تقوم بإجراء صفقات عمومية من خلال طرح المشاريع المراد انجازها للمناقصات المفتوحة والوطنية حيث تستقبل العروض وتدرس الملفات وعندما ترسو المناقصة على أفضل العروض يتم إبرام عقد التنفيذ حسب النظام المعمول به في المديرية وبما يتوافق مع قانون الصفقات العمومية وهذا بمرافقة مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير وذلك من خلال:

- 1- مراقبة ملف المؤسسة المتحصلة على المناقصة ومدى استيفائها للشروط.
- 2- مراقبة العقد قبل إمضاءه (المشروع متعلق بالسنة المالية ومسجل ضمن البرنامج المحدد)
- 3- بعد التأكد من مطابقة الإجراءات وسلامتها نصل إلى آخر مرحلة وهي إصدار تأشيرة الإنفاق من طرف مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير وهي وثيقة نموذجية يتم الإشارة فيها إلى مجموعة من النقاط وهي:

-رقم وتاريخ التأشيرة -اسم المشروع - المؤسسة المنجزة -رقم العقد - مبلغ المشروع بالأرقام والأحرف-إمضاء قسم المالية والمحاسبة.

نشير هنا أنه تمنح نسخة واحدة من التأشيرة نظرا لأهميتها في نظام رقابة المؤسسة، كما تسمح للمعنيين بمراقبة ومتابعة نسبة التقدم في إنجاز البرنامج الاستثماري وهذا لتقادي تجاوز المبالغ المحددة من خلال المراجعة المالية للبرامج الاستثمارية

وبعد مرحلة التنفيذ نصل إلى مرحلة المراجعة للبرامج الاستثمارية في منتصف السنة المالية وهذا بمقارنة الإنجازات المحققة ومدى التقدم في تنفيذها من خلال حساب معدلات التقدم ومعدلات الإنجاز، وتتم المراجعة من خلال ملأ جداول نموذجية من طرف الأقسام المعنية وتجميعها، ثم يعقد اجتماع بحضور المدير ورؤساء الأقسام تحت إشراف مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير (BCG) ليتم إرسال هذه النماذج لناحية التوزيع المختصة من أجل المصادقة

عليها ويكمن الهدف من هذه العملية في:

- 1- مراجعة المبالغ الممنوحة لمديرية التوزيع.
- 2- برمجة مشاريع جديدة لم إدراجها في البرنامج الاستثماري الأصلي مع تقديم أسباب مقنعة والتعهد بإنجازها في السنة الجارية.
- 3- متابعة البرنامج الاستثماري والمصادقة عليه وفق المبالغ المالية الجديدة.
- 4- التأكد من أن المديرية قامت بتنفيذ أنشطتها وفق السياسة التي حددتها المديرية العامة ممثلة في ناحية التوزيع.

خلاصة الفصل:

من خلال التحليل المالي لمؤسسة سونلغاز المنبعة خلال الفترة 2022-2024، يمكن استخلاص أن المؤسسة عرفت تطوراً ملحوظاً على مستوى حجم النشاط والأصول، مع توسع كبير في الاستثمارات والذمم المدينة، إلا أن هذا التوسع لم يكن دائماً مصحوباً بنفس الكفاءة في الاستغلال.

حيث أظهرت النتائج تحسناً واضحاً في بعض المؤشرات مثل الخزينة العامة ورأس المال العامل الإجمالي، مما يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق توازن مالي عام في أغلب السنوات، خاصة سنة 2024. في المقابل، سجلت المؤسسة بعض الاختلالات، خصوصاً في سنة 2023، تمثلت في ضعف التمويل الذاتي وارتفاع الاعتماد على الديون قصيرة الأجل.

أما من حيث الربحية، فقد شهدت المؤسسة انتقالاً من وضعية سلبية خلال سنتي 2022 و 2023 إلى وضعية إيجابية سنة 2024، وهو ما يعكس تحسن الأداء الاقتصادي العام. ومع ذلك، فإن نسب المردودية والنشاط تبقى محدودة مقارنة بحجم الأصول، مما يدل على وجود فجوة بين توسع الموارد المالية وكفاءة استغلالها.

كما بينت مؤشرات السيولة والرفع المالي أن المؤسسة تعتمد بشكل متزايد على التمويل الخارجي، مع انخفاض نسبي في الاستقلالية المالية، رغم بقاء الخزينة في وضعية مريحة خلال معظم السنوات.

وبناءً عليه، يمكن القول إن المؤسسة في مرحلة انتقالية تعرف توسعاً مالياً واستثمارياً مهماً، يقابله تحدٍ في تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز التوازن بين النمو والربحية.

خاتمة

خاتمة:

شكلت هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على دور وأهمية أدوات ومؤشرات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية وبالتطبيق على مديرية التوزيع سونلغاز - المنيعه خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى سنة 2024.

وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها أن المؤسسة شهدت تطوراً ملحوظاً في حجم نشاطها وأصولها، ومن الجانب المالي، كشفت المؤشرات المحسوبة (رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، والخزينة الصافية) عن تحسن تدريجي وإيجابي لا سيما في سنة 2024، مما يبرهن على قدرة المؤسسة (في المجمل) على تحقيق قدر من التوازن المالي وتغطية استخداماتها المستقرة بمواردها الدائمة.

ومع ذلك، فإن هذا التحسن لم يخلُ من بعض الاختلالات النقدية المؤقتة في بعض سنوات الدراسة، خاصة تلك المتعلقة بارتفاع "الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)" الناجم عن تضخم ديون المؤسسة لدى الغير (الحقوق والزبائن) وتباطؤ دورة استرداد السيولة، وهو ما شكل ضغطاً مباشراً على الخزينة الصافية في فترات معينة.

بناءً على هذه الاستنتاجات، ومن أجل الحفاظ على المكتسبات المالية المحققة ومعالجة النقائص المسجلة، تم صياغة جملة من الاقتراحات والتوصيات المقسمة كالتالي:

الاقتراحات والتوصيات:

من أجل الحفاظ على المكتسبات المالية المحققة ومعالجة النقائص التي كشفت عنها الدراسة، يخلص هذا البحث إلى تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات العملية والاستراتيجية الموجهة لإدارة مؤسسة سونلغاز المنبئة:

1. **إعادة النظر في سياسة الائتمان والتحصيل:** يُقترح تفعيل آليات صارمة ومستمرة لمتابعة وتحصيل ديون المؤسسة لدى الغير (الزبائن الخواص والإدارات العمومية) عبر وضع جداول زمنية محددة للسداد، وتوسيع قنوات الدفع الإلكتروني، مما يسهم في خفض بند "الحقوق" وتقليص حجم "الاحتياج في رأس المال العامل (BFR) "لتحرير السيولة المجمدة.

2. **الالتزام بالقواعد الذهبية للتوازن المالي:** نوصي بضرورة الحفاظ على الملاءمة في التمويل، بحيث يتم تمويل كافة الاستثمارات والتوسعات في شبكات التوزيع طويلة الأجل بالاعتماد الحصري على الموارد المستقرة (رؤوس الأموال الدائمة)، وتجنب اللجوء إلى المصادر قصيرة الأجل لتغطية الأصول الثابتة.

3. **عصرنة نظام التسيير المالي والنقدي:** نقترح تبني البرمجيات المحاسبية والأنظمة المعلوماتية المتكاملة) مثل أنظمة (ERP التي تتيح للإدارة المالية تتبع التدفقات النقدية وحركة المخزونات بشكل آني، مما يساعد في التنبؤ المبكر بأي عجز في الخزينة واتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب.

4. **تفعيل الموازنات التقديرية للخزينة:** يُوصى بإعداد موازنات نقدية تقديرية دورية (شهرية أو ثلاثية) تهدف إلى تحقيق المطابقة والتوازن المستمر بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، لتفادي حالات العسر المالي المفاجئ أو تراكم سيولة فائضة دون استغلال استثماري ناجع.

5. **عقلنة وترشيد تسيير المخزونات:** نقترح تطبيق سياسات حديثة لتسيير المخزون (مثل تحديد حد الأمان بدقة والتموين الفوري) لتقليل التكاليف المرتبطة بالتخزين، وتفادي تجميد الأموال في معدات ومواد غير مستغلة تؤثر سلباً على دورة الاستغلال.

6. **تعزيز التنسيق بين المصالح التجارية والمالية:** نوصي بخلق قنوات اتصال دائمة وتكامل مستمر بين المصلحة التجارية (المسؤولة عن المبيعات والتحصيل) والمصلحة المالية والمحاسبية، لضمان توافق وتيرة المبيعات والخدمات المقدمة مع تدفق السيولة الفعلية إلى خزينة المؤسسة.

7. إخضاع المشاريع الاستثمارية لدراسات جدوى معمقة: بالرغم من الطابع الخدمي والحساس للمؤسسة في تغطية الطاقة بالمنطقة، إلا أنه يتعين إخضاع كافة المشاريع التوسعية المستقبلية لتقييم مالي دقيق للتأكد من قدرتها على توليد عوائد نقدية تكفي لتغطية تكاليف إنشائها وصيانتها.
8. الاستثمار في تدريب العنصر البشري: نوصي بضرورة إدراج إطارات وموظفي المصلحة المالية والمحاسبية بالمديرية في دورات تدريبية دورية لمواكبة مستجدات "النظام المحاسبي المالي (SCF)" والتقنيات الحديثة في التحليل المالي والرقابة على التسيير، مما يرفع من كفاءة الأداء المالي العام للمؤسسة.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

مصادر باللغة العربية:

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. أحمد نور، تحليل القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرار، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012.
2. خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2001.
3. سليمان ناصر، الإدارة المالية الحديثة، دار أسامة للنشر، عمان، 2017.
4. عبد الكريم قريشي، التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
5. عبد الغفار حنفي، التحليل المالي واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
6. محمد سمير الصبان، التحليل المالي للقوائم المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
7. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2016.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات الجامعية

1. خالد زروقي، تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2020.
2. سمية لعريبي، تحليل المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2018.

ثالثاً: المجلات والمقالات العلمية

1. بو عالم بخوش، "أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 12، 2018.

2. عبد الحميد بوشنافة، "مؤشرات التوازن المالي وأثرها في استمرارية المؤسسة"، مجلة الدراسات

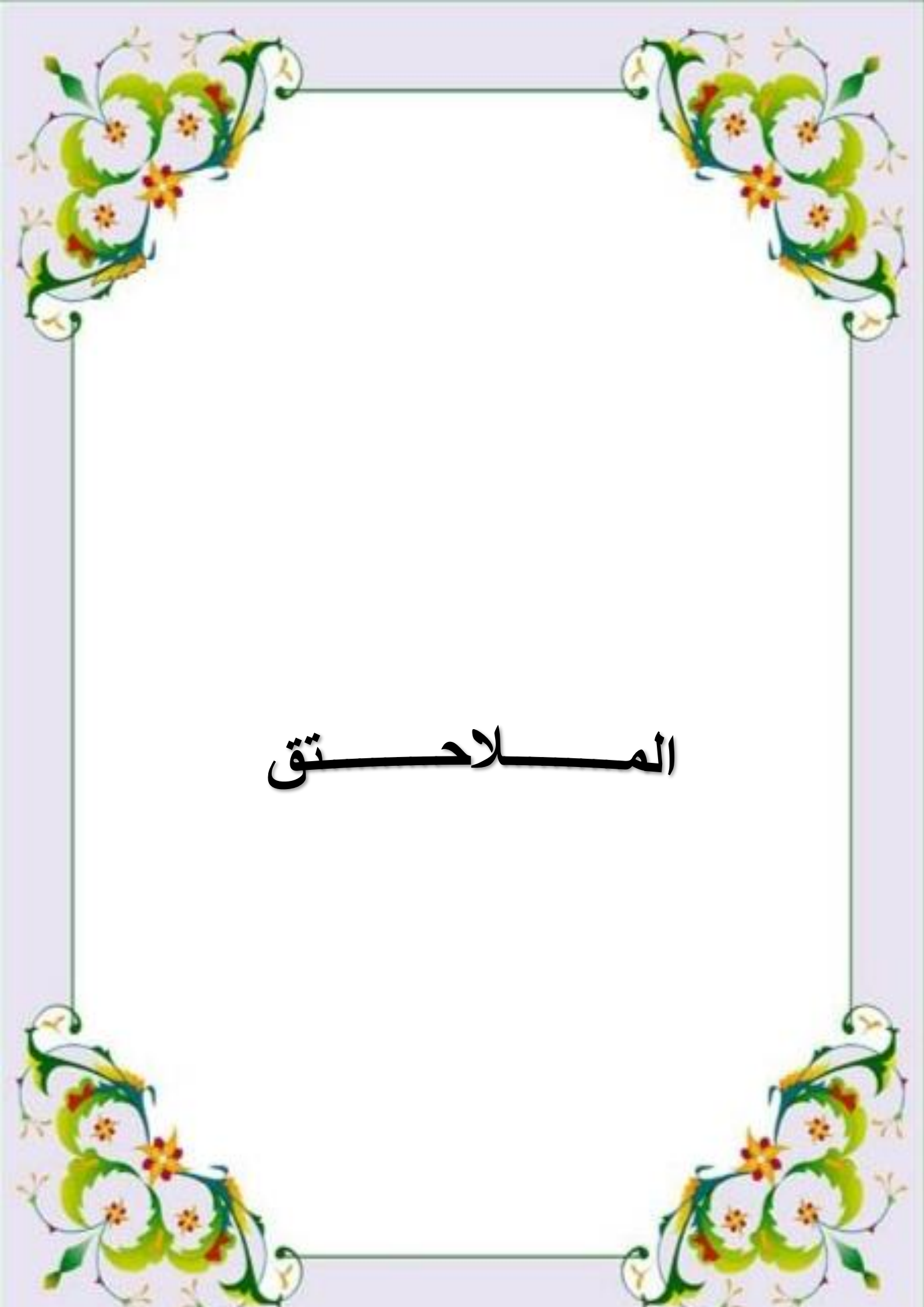
المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد 11، 2019 .

3. نادية بوقرة، "تحليل الوضعية المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مجلة الاقتصاد الصناعي،

جامعة بسكرة، العدد 5، 2017 .

رابعاً: القوانين والتقارير الرسمية

1. مجلس المحاسبة، النظام المحاسبي المالي (SCF) ، الجزائر، 2010 .



الملاحق

المحلق رقم 01

SOCIETE SONELGAZ-Distribution		EXERCICE 2023			
CENTRE DD EL MENIA		DATE 18/03/2026 11.22.49			
BILAN ACTIF		Définitif			
ACTIF	note	brut 2023	amort 2023	2023	2022
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Installations techniques, matériel et outillage		885 487,78	44 274,89	841 222,89	0,00
Autres immobilisations corporelles		43 673 025,72	5 052 921,03	38 620 104,70	2 289 651,85
Immobilisations en cours		2 234 953 610,65		2 234 953 610,65	671 070 513,85
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 279 512 134,16	5 097 195,92	2 274 414 938,24	673 334 155,52
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		0,00		0,00	0,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		8 096 756 497,16	33 324 450,96	8 063 432 046,16	345 244 811,85
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		308 629 408,21	272 050,01	308 357 358,16	361 046 890,12
Impôts		32 145 021,31		32 145 021,31	122 325 605,56
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		41 293 967,44	43 194,54	41 250 772,90	148 173 151,52
TOTAL ACTIF COURANT		8 478 824 894,17	33 639 695,53	8 445 185 198,64	976 790 459,06
TOTAL GENERAL ACTIF		10 758 337 028,33	38 736 891,45	10 719 600 136,88	1 650 124 624,58

mercredi 18 mars

Page 1 / 1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution		EXERCICE 2024			
CENTRE DD EL MENIA		DATE 18/03/2026 11.19.51			
BILAN ACTIF		Définitif			
ACTIF	note	brut 2024	amort 2024	2024	2023
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Installations techniques, matériel et outillage		601 238 051,25	24 852 646,36	576 385 404,89	841 222,89
Autres immobilisations corporelles		64 153 100,33	9 526 226,25	54 626 874,04	38 620 104,70
Immobilisations en cours		4 775 670 637,87		4 775 670 637,87	2 234 953 610,65
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		5 441 061 789,45	34 378 872,61	5 406 662 916,80	2 274 414 938,24
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		280 362,85		280 362,85	0,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		10 678 050 103,45	51 535 030,36	10 626 515 073,06	8 063 432 046,16
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		137 702 959,29	272 050,01	137 430 909,28	308 357 358,16
Impôts		472 720 684,81		472 720 684,81	32 145 021,31
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		111 657 287,87	43 194,54	111 614 093,33	41 250 772,90
TOTAL ACTIF COURANT		11 400 411 398,27	51 850 274,94	11 348 561 123,33	8 445 185 198,64
TOTAL GENERAL ACTIF		16 841 473 187,72	86 229 147,55	16 755 244 040,13	10 719 600 136,88

mercredi 18 mars

Page 1 / 1

المحلق رقم 02

SOCIETE SONELGAZ-Distribution		EXERCICE 2023	
CENTRE DD EL MENIA		DATE 18/03/2026 11 22.54	
BILAN PASSIF		Définitif	
PASSIF	note	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Résultat net		0,00	0,00
compte de liaison**		1 505 575 800,02	835 319 653,46
TOTAL CAPITAUX PROPRES		1 505 575 800,02	835 319 653,46
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		12 704 597,22	10 349 482,85
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		451 598 477,22	60 732 799,95
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		464 303 074,51	71 082 282,72
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 063 690 119,08	430 281 312,04
Impôts		444 821 544,76	197 138 609,55
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		7 241 104 869,97	116 181 443,42
Trésorerie passif		104 728,56	121 313,55
TOTAL PASSIFS COURANTS		8 749 721 262,35	743 722 676,44
TOTAL GENERAL PASSIF		10 719 600 136,88	1 650 124 624,65

mercredi 18 mars

Page 1 of 1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution		EXERCICE 2024	
CENTRE DD EL MENIA		DATE 18/03/2026 11 20.05	
BILAN PASSIF		Définitif	
PASSIF	note	2024	2023
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Résultat net		0,00	0,00
compte de liaison**		3 588 785 606,72	1 505 575 800,02
TOTAL CAPITAUX PROPRES		3 588 785 606,72	1 505 575 800,02
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		26 907 234,28	12 704 597,22
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 646 890 705,33	451 598 477,22
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		1 673 797 939,61	464 303 074,51
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		3 182 729 444,78	1 063 690 119,08
Impôts		24 518 746,94	444 821 544,76
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		8 275 412 302,28	7 241 104 869,97
Trésorerie passif		0,00	104 728,56
TOTAL PASSIFS COURANTS		11 492 660 493,80	8 749 721 262,35
TOTAL GENERAL PASSIF		16 755 244 040,13	10 719 600 136,88

mercredi 18 mars

Page 1 of 1

المحلق رقم 03

SOCIETE SONELGAZ-Distribution		EXERCICE 2023	
CENTRE DD EL MENIA		DATE 18/03/2026 11.16.45	
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2023	2022
Ventes et produits annexes		1 178 310 175,74	1 058 159 414,92
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		1 178 310 175,74	1 058 159 414,92
Achats consommés		- 6 072 857,35	- 1 539 904,85
Services extérieures et autres consommations		- 226 127 383,58	- 116 354 440,33
II - Consommation de l'exercice		- 1 796 770 251,33	- 1 823 504 643,86
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 618 460 075,59	- 765 345 228,94
Charges de personnel		- 196 244 704,86	- 207 513 563,88
Impôts, taxes et versements assimilés		- 16 302 775,00	- 12 641 005,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 831 007 555,45	- 985 499 797,82
Autres produits opérationnels		1 091 469,67	134 364,80
Autres charges opérationnelles		- 3 955 558,23	- 3 277 074,40
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 49 980 876,53	- 145 467 883,79
Reprise sur pertes de valeur et provisions		83 038 302,65	0,00
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 800 814 217,89	- 1 134 110 391,21
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 800 814 217,89	- 1 134 110 391,21
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 262 440 270,86	1 053 675 892,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 063 254 488,75	- 2 187 786 283,44
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 800 814 217,89	- 1 134 110 391,21
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 800 814 217,89	- 1 134 110 391,21

mercredi 18 marsPage 1 / 1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution		EXERCICE 2024	
CENTRE DD EL MENIA		DATE 18/03/2026 11.18.29	
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2024	2023
Ventes et produits annexes		2 072 401 434,22	1 178 310 175,74
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		2 072 401 434,22	1 178 310 175,74
Achats consommés		- 3 586 828,92	- 6 072 857,35
Services extérieures et autres consommations		- 728 643 565,09	- 226 127 383,58
II - Consommation de l'exercice		- 1 657 568 355,60	- 1 796 770 251,33
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		414 833 078,62	- 618 460 075,59
Charges de personnel		- 224 676 977,40	- 196 244 704,86
Impôts, taxes et versements assimilés		- 59 500,00	- 16 302 775,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		190 096 601,22	- 831 007 555,45
Autres produits opérationnels		1 695 048 032,16	1 091 469,67
Autres charges opérationnelles		- 5 227 866,62	- 3 955 558,23
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 158 612 438,44	- 49 980 876,53
Reprise sur pertes de valeur et provisions		48 298 276,15	83 038 302,65
V - RESULTAT OPERATIONNEL		1 769 602 604,47	- 800 814 217,89
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		1 769 602 604,47	- 800 814 217,89
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 815 998 901,28	1 262 440 270,86
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 046 396 296,81	- 2 063 254 488,75
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 769 602 604,47	- 800 814 217,89
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 769 602 604,47	- 800 814 217,89

mercredi 18 marsPage 1 / 1



غرداية في: 11/06/2026

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ (ة): لسلويس مبارك الصفة في لجنة المناقشة: مسترفا
بصفته عضوا في لجنة مناقشة الطالب (ة): جودية هاجر / هودة عفاف
شعبة: محاسبة ومالية تخصص: مالية
بمعنوان: دور مؤشرات التحليل المالي
في تقييم الرصينة المالية في المؤسسة
حالة: SONELGAZ المؤسسة
تاريخ المناقشة: 02 جوان 2026
أن الطالب (ة) إلتم (ت) بجميع الملاحظات المقدمة من طرف اللجنة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي

رئيس القسم

إمضاء الأستاذ (ة) المكلف (ة) بمتابعة التصحيح



د. لسلويس مبارك
أستاذ محاسبة
D. LESLOUIS Mebarek
Professeur